الأمم المتحدة

DP/2002/1

Distr.: General
11 October 2001
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢

٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١ (١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥

ثانيا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٥

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات ١٧

رابعا – التقييم ١٧

خامسا – أطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة ١٧

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٧

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٣١

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٣١

ثامنا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة ٣٨

141201 131201 01-62737 (A)
0162737

تاسعا - مسائل أخرى ٤٥

القرارات المتخذة

الرقم

١٣/٢٠٠١ - تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٣

١٤/٢٠٠١ - التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي ... ٢٩

١٥/٢٠٠١ - تقديم المساعدة إلى ميانمار ٢٦

١٦/٢٠٠١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٤٤

١٧/٢٠٠١ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١ ..... ٤٥

أولا – المسائل التنظيمية

مدة الدورة

١ – نظرا للأحداث المأساوية التي جدت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قلصت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من ٥ إلى ٣ أيام.

خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٢

٢ – وافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل للدورة.

٣ – ووافق المجلس التنفيذي على قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ (DP/2001/CRP.16).

٤ – كما وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني لعمله في عام ٢٠٠٢: الدورة العادية الأولى من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير؛ والدورة السنوية من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه (جنيف)؛ والدورة العادية الثانية من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

ترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي

٥ – عرض مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية الوثيقة DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2 بشأن ترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦ – وفيما يتعلق بحجم الوثائق، لاحظ المدير أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يقترحان خفض حجم الوثائق بنسبة ٥٠ في المائة. وفيما يخص مسألة العرض، اقترح اعتماد نهج أكثر دقة وإحكاما حتى يتسنى الإلمام بالعناصر الرئيسية للوثائق بطريقة أسهل. وفيما يتصل بأساليب العمل، اقترح أن يواصل المجلس التنفيذي استكشاف سبل تحسين أساليب عمله. وأكد أن الاضطلاع بهذا المجهود سيتم في نطاق الأطر والمبادئ القائمة. وشدد على أن المجلس هو الذي يقع على عاتقه اتخاذ قرار بشأن تلك المسائل وإعطاء توجيهاته للأمانة.

٧ – وأعرب رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن موافقته على آراء مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية. وأضاف أن الغاية من ورقة غرفة الاجتماعات هي الاستفادة من المقرر ٤٥/٩٦ الذي ساهم بالفعل وعلى نحو هام في تحسين

أساليب العمل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالوثائق. بيد أن هذه المسائل ظلت محط إشكال. ولذلك أشار إلى أن الوقت قد حان لاستعراض العملية من أجل خدمة المجلس على نحو أفضل وخفض الطلب على خدمات المؤتمرات للأمم المتحدة.

٨ - وأثنى عدد من الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على جودة الورقة والبيانات الاستهلالية. ووافقوا على أن النقاط التي أثيرت تستحق عناية جادة.

٩ - وفيما يتعلق بالوثائق، كان ثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة خفض حجم الوثائق بنسبة كبيرة دون التضحية بالجودة. وينبغي توزيع وثائق المجلس التنفيذي على البعثات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة في غضون ستة أسابيع وفقا لقرارات الجمعية العامة. وحث وفدان على إعداد الوثائق بلغة أبسط تقل فيها المختصرات باختلاف أنواعها. ولاحظ أحد الوفود وجود عدد كبير من ورقات غرف الاجتماعات. وأعرب عن أسفه للجوء المتزايد إلى اتخاذ قرارات بناء على تلك الورقات التي ليست وثائق رسمية. وأضاف قائلا إن المجلس التنفيذي يمكنه في ظروف استثنائية اتخاذ قرارات استنادا إلى نص باللغة الانكليزية فقط. وأعرب عن أسفه لكون هذا الأمر أصبح الآن قاعدة عوض أن يظل استثناء. وحث على اتخاذ تدابير لتجنب تلك الممارسات.

١٠ - كما حصل اتفاق عام على أن أساليب عمل المجلس التنفيذي تحتاج إلى تحسين ضمن الأطر والمبادئ القائمة. ونظرا للأهمية التي يحظى بها الموضوع، اقترح بعض الوفود مواصلة المشاورات داخل المجموعات وفيما بينها. واقترح أحد الوفود أن تجمع الأمانة التوصيات الناشئة عن تلك المشاورات في تقرير ينظر فيه المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢.

١١ - وذكر أحد الممثلين أن وفد بلده مستعد لدعم الأمانة، بناء على طلبها، في تنفيذ بعض التوصيات التي قدمها أعضاء المجلس.

١٢ - ووجه مدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية شكره للوفود على تعليقاتها واقتراحاتها البناءة. وقال إنه يوافق على أن المطلوب هو مواصلة المناقشة؛ وستواصل الأمانة تشاورها مع أعضاء المجلس التنفيذي في الشهور المقبلة.

١٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمقترحات المتعلقة بترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي (DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2)، مع التعليقات.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

١٤ – عرض مدير البرنامج تقريره عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/21). واستهل عرضه بتقديم آخر المعلومات المتعلقة بالتطورات الحاصلة منذ الدورة السنوية لعام ٢٠٠١. ومن الأحداث التي يجدر ذكرها على وجه الخصوص انعقاد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي اضطلع فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور فعال وواصل دعم جهود الأمين العام من أجل تعبئة الموارد ودعم الجمهور. وأبلغ بالشروع بنجاح في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: تسخير التكنولوجيات الجديدة لتحقيق التنمية البشرية. وقد استضافت حكومة المكسيك انطلاقة التقرير التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة.

١٥ – وأبلغ مدير البرنامج بالإحاطة التي قدمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية المعقودة في جنيف وباجتماع مؤتمر القمة لمجموعة الـ ٨ المعقود في جينوا بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. كما اجتمع مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحضر في فييت نام المؤتمر اللاحق للاجتماع الوزاري بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومحفل ''شركاء في الحوار'' التابع لها والاجتماع العاشر للجنة الحكومية الدولية المعنية بمتابعة وتنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود تحت رعاية مجموعة الـ ٧٧ في جمهورية إيران الإسلامية، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما شارك في رئاسة اجتماع موظفي البرنامج الإنمائي عامة انطلاقا من جنوب أفريقيا في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد أكد مدير البرنامج في هذا الاجتماع أن اختيار جنوب أفريقيا بلدا مضيفا للحدث يبرز الأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي للمكاتب القطرية في عمله. ولاحظ أن زياراته الميدانية الأخيرة أثبتت له أن البرنامج الإنمائي قد اجتاز المرحلة الصعبة بنجاح وأكد إيمانه بمبدأ التنفيذ الوطني وأقام الدليل على ما يتمتع به البرنامج من قوة ملفتة للنظر في أنشطة بناء القدرات. كما ساهمت أمثلة الشراكات المتميزة مع بلدان البرنامج وإيمانها وثقتها الحقيقيين في البرنامج الإنمائي في تكوين هذا الرأي.

١٦ – وفي حديثه عن تنفيذ خطة عمل الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، أبلغ مدير البرنامج باكتمال عملية إعادة تنظيم ٨٠ مكتبا قطريا. وستساهم عملية إعادة التنظيم في تلبية الاحتياجات الجديدة لبناء القدرات وحوار السياسات العامة في بلدان البرامج وخفض

التكاليف الإدارية بنسبة ١٥ في المائة في المتوسط، وبالتالي التقيد بأهداف عدم نمو الميزانية الجديدة لفترة السنتين. وقد تمت العملية بقيادة البرنامج الإنمائي، وجرت إدارتها بمساعدة عدد قليل من الاستشاريين. وساهمت هذه الجهود بالفعل في زيادة التركيز والفعالية على الصعيد القطري. وأبلغ أيضا بتخفيض أعداد الموظفين في المقر بنسبة ١٨ في المائة – أي بـ ٢١٢ موظفا من أصل مجموع ٩٤٨. ونظرا للحاجة الماسة لبناء بعض القدرات المتواضعة في مجالات متزايدة الأهمية – مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتكريس تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، ومواجهة حالات الطوارئ ونظام إدارة المعلومات الداخلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – فإن النقصان الصافي في نهاية عام ٢٠٠١ سيبلغ حوالي ٢٢ في المائة وليس ٢٥ في المائة، على نحو ما كان مقررا في البداية. وكان من المتوقع عند الشروع في عملية الإصلاح إجراء تخفيضات إضافية في عدد الموظفين خلال الفترة المتراوحة بين الستة أشهر والإثني عشر شهرا التالية من سنة ٢٠٠٢ وفقا لهدف خفض عدد الموظفين بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠٠.

١٧ – وأبلغ مدير البرنامج بأن عملية التبسيط أحرزت تقدما واضحا في تركيز عمل البرنامج الإنمائي على النتائج، من خلال الربط بين أدوات البرمجة والإدارة وتقييم الأداء. ولهذه الغاية، ستستخدم المكاتب القطرية نظاما واحدا للإدارة المرتكزة على النتائج لتخطيط عملها ورصده والإبلاغ عن معظم جوانبه. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، ستستخدم المكاتب القطرية إطارا للنتائج الاستراتيجية أقل احتشاء وإطارا للتعاون القطري أكثر بساطة، على غرار إطار النتائج الاستراتيجية والأدوات البرمجية للأمم المتحدة. وسيصبح سجل النتائج أداة الإدارة الوحيدة حيث تكون هناك أداة مبسطة للتقييم لكفالة التواؤم بين النتائج وأداء فرادى الموظفين. وستكفل مبادرة التبسيط بالتأكيد المجدد على إعادة تصميم العمل لتحسين كفاءة المكاتب القطرية. وسوف يقود تحسين أساليب العمل إلى الجيل الجديد من نظم تكنولوجيا المعلومات في البرنامج الإنمائي كما سيعزز عمل الأمم المتحدة في ميدان المواءمة. وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي سيواصل تشجيع التنفيذ الوطني بوصفه الطريقة المفضلة لتنفيذ البرامج.

١٨ – ولاحظ مدير البرنامج أن مركز التقييم الجديد سيتولى إدارة عملية اختيار المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين، عن طريق تحديد المرشحين المستوفين للمواصفات المطلوبة لقيادة عملية الإصلاح في الأمم المتحدة والأفرقة القطرية في بيئة متزايدة التعقيد. وأعرب عن امتنانه للحكومات التي قدمت دعمها المالي لعملية التقييم.

١٩ - وأفاد مدير البرنامج أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد انتهى لتوه من استعراض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعتزم الأمين العام ولجنة التنسيق الإداري استعراض التقرير قريبا وسوف يتم إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي بعد إتمام الاستعراض.

٢٠ - وذكر مدير البرنامج أن استراتيجية الميزانية تتمثل في المواءمة بين الموارد وأهداف خطط العمل وأولوياتها. وقد أصبح من الضروري تقليص الميزانية الاستراتيجية وإعادة تحديد أولوياتها بسبب الضائقة المالية. وقد رُصدت الموارد لدعم رؤية قوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حُلته الجديدة. وسوف تستثمر الوفورات المتأتية من التخفيضات الإضافية في الموارد البشرية، ولا سيما في تدريب الموظفين وأمنهم، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وعملية التبسيط وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وتتطلب الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجمع بين مجموعة من الخدمات التي تعتمد على القدرات المتاحة من خلال ميزانية الدعم والموارد البرنامجية على السواء. وما دام بناء القدرات والخدمات الاستشارية للبرنامج الإنمائي أنشطة إنمائية ترتكز على الأشخاص، فإن المنظمة تحتاج إلى استعراض كيفية تصور الموارد وتوزيعها بين الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن البرنامج الإنمائي سيقدم مزيدا من التفاصيل خلال استعراض المجلس للترتيبات الخلف في عام ٢٠٠٢.

٢١ - ولاحظ مدير البرنامج أن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض منذ ثماني سنوات أصبح معكوسا ومن المتوقع أن تزداد المساهمات بنسبة ٥,٦ في المائة، أي ٣٦ مليون دولار، في سنة ٢٠٠١ مقارنة بالمبلغ الإجمالي وقدره ٦٣٤ مليون دولار (مبلغ صاف) في سنة ٢٠٠٠. ومع ذلك فقد جرى خفض أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لتعكس اسقاطات أكثر واقعية قدرها ٨٠٠ مليون دولار و ٩٠٠ مليون دولار على التوالي. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد جدد الاحتياطي التشغيلي وعاد إلى السبيل القويم بفضل المدفوعات التي يمكن التنبؤ بها والتزام بعض الجهات المانحة بجداول زمنية ثابتة للتسديد في سنة ٢٠٠١. كما أفاد باستمرار التمويل المشترك بين الجهات المانحة (غير الأساسي)، في الارتفاع حيث استأثر بحوالي ٣٠ في المائة من إجمالي الإيرادات في سنة ٢٠٠٠. ووفقا للاجتماع الوزاري والدورة العادية الثانية للمجلس في سنة ٢٠٠٠، وضع البرنامج الإنمائي ميزانية جديدة أكثر انسجاما وتلاحما مع ظروف الموارد المتغيرة. وتعرض الميزانية نوعين مختلفين من الإيرادات إلى جانب الموارد العادية. فالأول، وهو التمويل المشترك من قبل أطراف ثالثة، شبيه بالموارد العادية من حيث كونها يستعمل لأولويات التنمية خارج البلد المساهم. والثاني، وهو مشاركة بلدان البرامج في التكاليف، يمول المشاريع في البلد المساهم. وفي وثيقة الميزانية الجديدة، ترد الموارد العادية والتمويل المشترك من قبل أطراف ثالثة

بوصفها فئة تمويل متميزة من فئات المانحين، مستقلة عن الموارد المحلية المقدمة من بلدان البرامج. ويبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما قدره ٤,٩ بلايين دولار، تشمل ٣ بلايين دولار من إجمالي الموارد المقدمة من الجهات المانحة و ١,٩ بليون دولار من الموارد المحلية. وسوف تخصص ٨٣ في المائة من هذه الموارد للأنشطة البرنامجية، فيما ستُرصد نسبة ١٧ في المائة المتبقية لأنشطة ميزانية الدعم. ومن نسبة الـ ١٧ في المائة المرصدة لميزانية الدعم، خصصت ٦ في المائة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٢ - وأكد مدير البرنامج أن الميزانية الصافية الجديدة البالغة ٥٠٢,٦ مليون دولار للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تقل بمبلغ ١٥,٧ مليون دولار عن الميزانية التي أُقرت للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويشمل ذلك نقصانا صافيا في حجم الميزانية قدره ٤٣,١ مليون دولار وزيادات في التكاليف، تعود إلى حد كبير إلى التضخم (٢٤,٦ مليون دولار). وقد توصل البرنامج الإنمائي إلى هذه الأرقام من خلال خفض الموارد بمبلغ ٧٠,٥ مليون دولار في المقر والمكاتب القطرية، الشيء الذي مكنه من زيادة الدعم المؤسسي في مجالات من قبيل الأمن وتقييم الكفاءات، بمبلغ قدره ١١ مليون دولار، وتخصيص المجالات ذات الأولوية ولا سيما في المكاتب القطرية بمبلغ قدره ١٥,٧ مليون دولار. وتعكس المقترحات أيضا تقديرات أكثر واقعية للإيرادات.

٢٣ - كما عرض مدير البرنامج مقترحات الميزانية لمتطوعي الأمم المتحدة، ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لاحظ أنه قد تمت مواءمة الميزانية مع قاعدة موارده المتزايدة وإدارة البرامج وتوجه النتائج الاستراتيجية. وتعكس تكاليف دعم البرامج التغييرات الاستراتيجية في ميدان الموظفين التي ستمكن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تحسين تعاونه التقني والخدمات التي يقدمها لبرامج المساواة بين الجنسين في البلدان المتعاونة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

تعليقات عامة على تقرير مدير البرنامج

٢٤ - أشادت الوفود بمدير البرنامج لعرضه الممتاز والجودة العالية التي تطبع التقارير. ولاحظت أن تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تتسم بالتوازن والواقعية وبطابعها الاستراتيجي. وأعرب العديد من الوفود عن الأسف لعدم كفاية المساهمات في الموارد العادية واعتمادها على جهات مانحة قليلة. وشددت على أن الموارد العادية تمثل نسخ المنظمة وحثت على تكملتها - دون تعويضها - بأموال من مصادر أخرى. وبناء عليه، رحبت بانعكاس اتجاه الموارد العادية التي انخفضت على امتداد السنوات الثماني الماضية، رغم

أن المستوى يظل دون مستوى أهداف التمويل المتعدد السنوات الأصلية. ومع ذلك فإن هذا الانعكاس يبرز الدعم السياسي لأولويات البرنامج الإنمائي ويمثل اعترافا بالنتائج المحققة في سياق خطط العمل. وأكدت وفود ضرورة توفير مزيد من الموارد العادية للمحافظة على الحضور العالمي للبرنامج الإنمائي، اعتمادا على مبادئ الحياد وتعددية الأطراف. وأشار بعض المتكلمين إلى أن الزيادة المتوقعة البالغ قدرها ٨٠٠ مليون دولار تنطوي على تفاؤل، فيما حذّر أحد الوفود من إمكانية الحصول على مبلغ أقل من المبلغ المتوقع. وأعرب متكلمون آخرون عن نية حكوماتهم المحافظة على مستوى مساهمتها في عام ٢٠٠٢ أو زيادتها. وشدد بعض الوفود على أهمية تقاسم العبء للمحافظة على مستوى عال من المساهمات.

٢٥ - وأعرب العديد من الوفود عن التقدير لجهود البرنامج الإنمائي من أجل احتواء الميزانية الإجمالية، مع التعبير في الوقت ذاته عن القلق إزاء انخفاض الموارد المخصصة لأنشطة التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا. وحثت تلك الوفود مدير البرنامج على النظر في إجراء تخفيض محدود في ميزانية الدعم لأقل البلدان نموا مع الإبقاء على قدر حاسم لصالح تلك البلدان. وسيساهم هذا الإجراء في مراعاة الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا على نحو ما تنص عليه خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وأكد وفدان ضرورة مراعاة الظروف الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل تخفيض الميزانية.

٢٦ - وشجع عدة متكلمين نهج البرنامج الإنمائي إزاء تعبئة الموارد من مصادر أخرى وتنويع قاعدة الموارد. وأشارت عدة وفود إلى أن أقل البلدان نموا لم تحصل بعد على حصة عادلة من تلك الموارد. واستفسر أحد المتكلمين عن احتمالات تعبئة الموارد غير الأساسية لأفريقيا. وأكد العديد من الوفود أن تكاليف الدعم ينبغي أن تعكس بصورة دقيقة التكاليف الكاملة التي ينطوي عليها تقديم الخدمات للموارد الأخرى مستشهدة في ذلك بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ورحب بعض الوفود بالنهج المقترح لزيادة استعادة التكاليف، بينما اعترف وفد آخر بأن تكاليف الدعم في سياق الموارد الأخرى ينبغي أن تساهم بـ ''حصة عادلة'' ولكن ينبغي أن تظل أيضا قادرة على التنافس.

٢٧ - ولاحظ أحد الوفود أن إجمالي نسبة الدعم إلى التكاليف يظل مرتفعا نسبيا إذ تبلغ تلك النسبة ٢١,٩ في المائة. وطلب وفد آخر الحصول على معلومات عن نسبة مشابهة بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ولم يؤيد أحد الوفود مقترح تحويل عنصر الميزانية

المتعلق بـ ٢٧ وظيفة لإخصائيي الاقتصاد إلى التمويل البرنامجي، مستشهدا بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٨ - وأيد بعض المتكلمين عملية إعادة التنظيم على صعيد المكاتب القطرية الرامية إلى زيادة كفاءة تلك المكاتب وتحسين نوعية خدماتها. وأشار أحد المتكلمين إلى أن تلك المهمة ينبغي الاضطلاع بها بالتشاور مع حكومة بلد البرنامج.

٢٩ - وأيد العديد من المتكلمين الاستثمارات الإضافية في مجالات التعلم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمن الموظفين وعملية التقييم بالنسبة للمنسقين المقيمين وعمليات التبسيط وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وأشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينسق عمله مع أنشطة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية.

٣٠ - وأكدت عدة وفود دور نظام المنسقين المقيمين في ولاية البرنامج الإنمائي، بما في ذلك مكتب المجموعة الإنمائية. وشجع أحد الوفود البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده لإنشاء دور الأمم المتحدة كجزء من أنشطة المواءمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأيد وفدان مبادرة البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنشاء مكتب مشترك تحت رئاسة مدير تنفيذي واحد يعمل في الوقت ذاته بوصفه منسقا مقيما وممثلا للمنظمات المشاركة.

٣١ - وأيدت بعض الوفود تركيز البرنامج الإنمائي على حالات الأزمات وحالات ما بعد الصراعات من خلال شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ. إلا أنه ينبغي أن تتقيد المنظمة بولايتها في هذا المجال. وأشار وفد آخر إلى أنه ينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذا المجال. وأضاف وفد آخر أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يحتاج إلى مزيد من الموارد للقيام به على الوجه الصحيح.

٣٢ - واعترف بعض الوفود بمنجزات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. بيد أن وفدين أعربا عن القلق إزاء ارتفاع مستويات ميزانية الدعم وملاك الموظفين في المقر. وحذرا من أن يتحول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى وكالة متخصصة أخرى توجد بها جميع مهام الدعم ذات الصلة.

٣٣ - وأشاد بعض الوفود بالجودة العالية لأداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أنشطة اللامركزية وفي قطاعات التمويل الصغير.

٣٤ - وأيد بعض الوفود اسقاطات أكثر واقعية لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. بيد أن أحد الوفود طلب أن تتضمن مقترحات الميزانية في المستقبل تفصيلا للمساهمات في تكاليف المكاتب المحلية لإبراز المساهمات الحكومية من بلدان البرامج.

٣٥ - ومن أجل خفض الازدواجية إلى الحد الأدنى، حث بعض الوفود البرنامج الإنمائي والبنك الدولي على زيادة تنسيق جهودهما في ضوء ميزاتهما المقارنة.

رد مدير البرنامج

٣٦ - وجّه مدير البرنامج شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم البناءة على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وللحكومات المانحة على مساهماتها السخية في الموارد العادية والموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي. وأعرب عن أمله في أن تحذو الجهات المانحة حذو الجهات المانحة الأخرى التي زادت من مساهماتها بهدف تعبئة الموارد الكافية ليتمكن البرنامج الإنمائي من الاضطلاع بولايته بصورة ملائمة.

٣٧ - ورحب مدير البرنامج بالنقاش المتعلق باستعادة التكاليف. وأوضح أن الموارد العادية تمول المهام المركزية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك دور المنسق المقيم - الذي قال إنه ينبغي ألا يؤخذ بعين الاعتبار لدى تحديد نسبة تكاليف الدعم للموارد العادية. وتساهم موارد أخرى بشكل هام في عمل المنظمة بصفة عامة، ولا سيما في البلدان التي تتوفر فيها الموارد الأخرى بكميات كبيرة مثل البرازيل.

٣٨ - وفي معرض حديثه عن انخفاض تخصيص الموارد للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، أوضح مدير البرنامج أن توزيع الموارد البرنامجية العادية يخضع لصيغة موضوعية يتفق عليها المجلس التنفيذي. وأوضح أن توفير المزيد من الموارد للبلدان المنخفضة الدخل لن يتأتى إلا بازدياد المساهمات الإجمالية في الموارد العادية. وأعرب عن موافقته على أن ثمة حاجة إلى رصد أموال إضافية من الموارد الأخرى لأفريقيا؛ وقال إنه يجري اتخاذ عدد من التدابير في هذا الصدد. وأضاف أن تعبئة الموارد قد أدمجت في خطط الأداء الإداري للمنطقة، على نحو ما تم الاتفاق بشأنه في اجتماع المجموعة الإقليمية. ويجري تطبيق استراتيجيات تعبئة الموارد الناجحة في المناطق الأخرى، وخاصة أمريكا اللاتينية، على منطقة أفريقيا، التي سيكفل البرنامج الإنمائي لها توفر حصة كافية من الصناديق الاستئمانية المواضيعية.

٣٩ - وأوضح مدير البرنامج أن خفض عدد الموظفين في أفريقيا أجري على مراحل متعاقبة لتفادي تعطل خطير في عمليات المكاتب القطرية. وأفاد أن المكاتب القطرية لا يوجد بها سوى موظفين دوليين اثنين في المتوسط، نظرا لتركز عمليات التخفيض السابقة على هذه الفئة. ومن أجل المحافظة على مبدأ العالمية في التوظيف، لا يمكن خفض عدد الموظفين

الدوليين أكثر من ذلك بكثير. وأثرت التخفيضات المقترحة الحالية بدرجة ملموسة في الموظفين الوطنيين.

٤٠ - وأوضح مدير البرنامج أن فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي بمثابة منتدى لتيسير التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص وحشد الموارد من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبما أن فرقة العمل لم تكن إذن تشارك في الجوانب التنفيذية، لم يحدث بينها وبين البرنامج الإنمائي تداخل في مسائل السياسات العامة. بيد أنه لاحظ أن ثمة شراكة قوية بين البرنامج الإنمائي وفرقة العمل.

٤١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل بصورة جيدة مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي. وأعرب عن موافقته على ضرورة تنقيح دوري كل من البنك الدولي والبرنامج الإنمائي. ودعا أعضاء المجلس التنفيذي إلى دعم توزيع استراتيجي للعمل فيما بين المؤسستين عن طريق هيئتيهما التشريعيتين.

٤٢ - وذكر مدير البرنامج أن مقترحات ميزانية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مناسبة في ضوء عبء عمل المنظمة الذي تزايد مع مرور الوقت؛ ومن ثم كان من الضروري إدخال تعديلات إدارية متناسبة مع ذلك. وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لن يتحول إلى وكالة متخصصة.

٤٣ - وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي يدعم الدور الحيوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ووافق على أن ثمة حاجة إلى توفير موارد مالية إضافية وأكد بالتالي الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد لتلك الغاية.

٤٤ - وأعرب مدير البرنامج عن موافقته على أن زيادة قدرات شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ستمول بالكامل من الموارد غير الأساسية، مضيفا أن عمليات البرنامج الإنمائي في هذا المجال ستكون متسقة تماما مع ولايته.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/22 و Add.1).

٤٦ - كما أحاط المجلس التنفيذي علما بمذكرة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/24).

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات عن نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/30 و Add.1).

٤٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتعديل الذي أدخل على القواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.18).

٤٩ - كما أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بآخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25).

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار التالي:

١٣/٢٠٠١

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

ألف

ميزانية فترة السنتين

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من إطار الموارد المتكاملة في إطار التمويل المتعدد السنوات، حسبما ورد في الوثيقة DP/2001/21؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بمقترحات مدير البرنامج بشأن الإطار المالي وخطة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة، حسبما ورد في الفقرات من ٣ إلى ١١ من الوثيقة DP/2001/21؛

٣ - **يحيط علما كذلك** بتقرير مدير البرنامج بشأن تحسُّن أداء حكومات البلدان المضيفة فيما يختص بتقديم تبرعاتها لأجل تكاليف المكاتب المحلية، وفي هذا الصدد يشجع جميع حكومات البلدان المضيفة على موالاة الوفاء بكامل التزاماتها؛

٤ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج بشأن نسبة التكاليف المنقحة المعزوة على مستوى المكاتب القطرية إلى دعم الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة؛

٥ - **يقدر** جهود مدير البرنامج الرامية إلى احتواء الميزانية الشاملة، ويؤكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء أقل البلدان نموا، ومراعاة منه للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا حسبما أعرب عنها في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، يطلب إلى مدير البرنامج أن ينظر في خفض المبالغ المقتطعة من ميزانية الدعم المخصصة لأقل البلدان نموا؛

٦ - **يحيط علما** بمقترحات مدير البرنامج المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بصيغتها الواردة في الفقرات من ١٠١ إلى ١٠٣ من الوثيقة DP/2001/21؛

٧ - **يحيط علما أيضا** بمقترحات مدير البرنامج المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصيغتها الواردة في الفقرات من ١٠٤ إلى ١٠٩ من الوثيقة DP/2001/21؛ **ويوافق** على طلب مدير البرنامج الاحتفاظ بمبلغ ١١,٤ مليون دولار كاحتياطي انتقالي يحمّل على رصيد الموارد العام ويمكن تعويضه عن طريق الوفورات في الميزانية الجارية؛

٨ - **يحيط علما كذلك** بمقترح مدير البرنامج المتعلق بالتأمين الصحي بعد الخدمة بصيغته الواردة في الفقرات من ١١٦ إلى ١١٨ من الوثيقة DP/2001/21؛

٩ - **يحيط علما** بالتقرير الخاص بمقترح مدير البرنامج المتعلق بمخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقترح رصدها لأمن الموظفين، بصيغته الواردة في الفقرات من ١١٩ إلى ١٢٤ من الوثيقة DP/2001/21؛

١٠ - **يوافق على** اعتمادات إجمالية قدرها ٧٠٠ ٨٨٩ ٥٦٦ دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقرر أن تستخدم الإيرادات المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٣٢٧ ٦٤ دولار لمقابلة إجمالي الاعتمادات، وبذلك يصبح صافي الاعتمادات المقدرة ٧٠٠ ٥٦٢ ٥٠٢ دولار؛

١١ - **يفوض** مدير البرنامج في إعادة توزيع الموارد بين بنود الاعتمادات حتى نسبة أقصاها ٥ في المائة من بند الاعتمادات الذي توجه إليه الموارد؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

دعم البرنامج:	
المكاتب القطرية	٢٧٣ ٧٨١,١
المقر	٦٢ ٣٥٦,٠
المجموع الفرعي	**٣٣٦ ١٣٧,١**
التنظيم والإدارة	١١٦ ٤٥٧,٧
دعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة:	
المكاتب القطرية	٨١ ٧٧٨,٨
مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	٢ ٧٠٠,٩
مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات	١ ١١٢,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٢٨ ٧٠٢,٤
المجموع الفرعي	**١١٤ ٢٩٤,٨**
مجموع الاعتمادات الإجمالية	٥٦٦ ٨٨٩,٧
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة	٦٤ ٣٢٧,٠
صافي الاعتمادات المقدرة	٥٠٢ ٥٦٢,٧

باء

الصناديق

١٢ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2001/21؛

١٣ - **يوافق على** الاعتمادات الإجمالية لكل من الصندوقين على النحو التالي:

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
مجموع الاعتمادات	١٣ ٦٥٨,٥	١٢ ٣٣٧,٥

١٤ - **يحيط علما** باقتراح المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الوارد في الفقرة ١٣٨ من الوثيقة DP/2001/21 ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن تستمر في كفالة دعم جميع الأمور المتصلة بمستويات الملاك وترتيب الوظائف للأهداف المجازة الواردة

في الاستراتيجية وخطة العمل لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ دعما تاما، بحيث تتناسب تلك المستويات وذلك الترتيب مع الموارد المالية المتاحة.

الصندوقان الاستئمانيان للطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة

٥١ - أعلن مدير البرنامج رسميا عن بدء الصندوقين الاستئمانيين المواضيعيين للطاقة والبيئة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي. وأشار مدير البرنامج إلى أن الصندوقين الاستئمانيين الجديدين يؤكدان الأهمية المحورية لخدمات الطاقة والمحافظة على البيئة في الجهود العالمية من أجل الحد من الفقر. كما لاحظ أن الطاقة والبيئة يدخلان في صميم الأولويات الإنمائية للمنظمة. وسيكمل الصندوقان الاستئمانيان الجديدان الجهود المبذولة على الصعيد العالمي بإتاحة منفذ للجهات المانحة لمعالجة الاحتياجات المحلية المتعلقة بالبيئة والطاقة والتي لا يمكنها حاليا الحصول على التمويل من مصادر أخرى. ويتمثل الهدف المالي لكل من الصندوقين الاستئمانيين الجديدين في مبلغ ٦٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. ويمكن توقع أن يظل مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال مصدرين هامين لتمويل البرامج لمعالجة المسائل البيئية العالمية في إطار العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٢ - ومن شأن الصندوق الاستئماني المواضيعي للبيئة أن يعزز جهود البرنامج الانمائي في مساعدة البلدان على إرساء سياسات ومؤسسات فعّالة تحمي البيئة وتحد من الفقر على حد سواء. وسيركز البرنامج الإنمائي دعمه على دمج اهتمامات إدارة الشؤون البيئية ضمن الأطر الإنمائية الوطنية، وتعزيز الإدارة المحلية للشؤون البيئية والتصدي للمشاكل البيئية العالمية والإقليمية.

٥٣ - أما الصندوق الاستئماني المواضيعي للطاقة من أجل التنمية المستدامة فمن شأنه أن يساعد البلدان على إنتاج الطاقة واستخدامها بطرق مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وسيركز الصندوق على أطر السياسات الوطنية وخدمات الطاقة في الأرياف وتكنولوجيات الطاقة النظيفة وآليات التمويل الجديدة لدعم الطاقة المستدامة.

٥٤ - ويقدم الصندوقان الاستئمانيان المواضيعيان أنواعا متعددة من الدعم للمكاتب القطرية، حيث تمثل مجالات تقديم الخدمات ميادين التركيز التي تحظى بالأولوية في مجالي الطاقة والبيئة بالنسبة للبرنامج الإنمائي ككل. وهي تحدد الميادين البرنامجية الأولية والتمويل من موارد الصندوقين الاستئمانيين. وسيعمل مكتب سياسات التنمية بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية من أجل وضع معايير لترتيب طلبات التمويل حسب الأولوية. واختتم مدير البرنامج كلامه بالإشارة إلى أن الفريقين البرنامجيين المعنيين بالطاقة والبيئة بصدد تعبئة الموارد

غير الأساسية ووضع معايير ترتيب الأولويات. وعلى المكاتب القطرية أن تتوقع شروع الصندوقين الاستئمانيين المواضعيين في تمويل العمليات في مستهل سنة ٢٠٠٢، رهنا باستلام موارد من الجهات المانحة.

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٥٥ – عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب شؤون الإدارة آخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25). ولاحظ أن إطار الموارد المتكامل قدم إلى المجلس التنفيذي سنويا، حسبما يقتضي القرار ١/٩٩. كما لاحظ أن إطار الموارد قد جرى تحديثه بأرقام سنة ٢٠٠٠ وبالاسقاطات المنقحة للسنوات الثلاث المتبقية من الفترة البرنامجية. وأبلغ بوجود تأخير في هدف الإطار التمويلي المتعدد السنوات للموارد العادية، بيد أنه أشار إلى وجود زيادة في أهداف التمويل المشترك من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن المساهمات في تقاسم التكاليف بين بلدان البرامج ظلت على نفس المستوى. وأفاد المدير أن إطار التمويل المتكامل يتواءم بالكامل مع مقترحات ميزانية فترة السنتين. واختتم قوله بالإشارة إلى أن معظم الوفود سبق أن علقت على الإيرادات المستهدفة.

٥٦ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بآخر المستجدات عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإطار المتكامل المنقح للموارد (DP/2001/25).

رابعا – التقييم

٥٧ – قرر المجلس أن يؤجل النظر في البند المتعلق بالتقييم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

خامسا – أطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة

٥٨ – أشار مدير البرنامج المساعد إلى وجود ثلاث مجموعات من الوثائق وهي: الاستعراضات القطرية، وأطر التعاون القطرية، وتمديد أطر التعاون القطرية. كما تطرق لمقترح تقديم مساعدة البرنامج الإنمائي لميانمار في المستقبل وإطار التعاون الإقليمي الجديد لآسيا. ولاحظ أن أطر التعاون القطرية الأخرى ستقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢.

٥٩ – ولاحظ أن الاستعراضات القطرية تمثل تقييمات مستقلة لأداء البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. فهي توفر للبرنامج الإنمائي والسلطات الوطنية دروسا وفرصا لاكتساب الخبرة من المعلومات المرتدة المنظمة والموضوعية. وقد أكمل اثنان وعشرون استعراضا في سنة

١٩٩٩، و ٥١ في عام ٢٠٠٠ وأزيد من ٢٠ استعراضا عموميا قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد استمدت أطر التعاون القطرية الجديدة دروسا من هذه الاستعراضات.

٦٠ - وعلى نحو ما وافق عليه المجلس التنفيذي، جرى تقديم ١٠ استعراضات قطرية للمجلس في سنة ٢٠٠١، بواقع استعراضين من كل منطقة. وانتهت الاستعراضات عموما إلى أن ثمة مزيدا من التركيز على تعزيز نتائج عمليات البرنامج الإنمائي. إلا أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للإجراءات الجنسانية من أجل مكافحة تأنيث الفقر وتصنيف البيانات حسب الجنس لرصد الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. وبتوحيد نظام الإدارة القائمة على النتائج للبرنامج الإنمائي، سوف تتوقف الاستعراضات القطرية في الجولة الجديدة من البرامج القطرية.

٦١ - ولاحظ مدير البرنامج المساعد فيما يتصل بأطر التعاون القطرية الجديدة أنها تعتنق رؤية البرنامج الإنمائي في حلته الجديدة على النحو الموافق عليه في خطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. فهي تركز على إحداث أثر إيجابي يفيد الفقراء من خلال الدعوة في المراحل التمهيدية وتقديم المشورة في ميدان السياسات العامة وتركز على تحسين الحكم من أجل القضاء على الفقر، مع مراعاة مختلف الأولويات والمصالح الوطنية للجهات المعنية الأخرى. بيد أن التوجه العام يتركز على إقامة النظم ودعم المؤسسات ووضع السياسات بما يكون له وقع إيجابي على الفئات غير المحظوظة والمستضعفة. وفي إطار هذا التوجه، تدعم أطر التعاون القطرية الإصلاحات الديمقراطية والمرتكزة على الحقوق، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة، واللامركزية وتعزيز الحكم المحلي، وتقديم الدعم للنظم الانتخابية وحقوق الإنسان.

٦٢ - ومن الأبعاد الجديدة لأطر التعاون القطرية التوجه نحو النتائج. ومن أجل إبراز الأهمية الكاملة للتوجه نحو النتائج وربطه على نحو أوثق بإطار النتائج الاستراتيجي وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، جرى تشجيع بعض المكاتب القطرية على العمل مع الحكومات لتجريب الأشكال الجديدة لأطر التعاون القطرية.

٦٣ - وتشمل أوجه التجديد الأخرى استحداث مصفوفة توائم أهداف إطار التعاون القطري مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار النتائج الاستراتيجية. وأقيمت أيضا روابط مع عملية المواءمة التي تقوم بها الأمم المتحدة عن طريق تنظيم نتائج البرنامج الإنمائي في مجالات استراتيجية. وجرى تقليص الوثائق جزئيا بتوفير خلاصات ووصلات بمواقع الإنترنيت المتضمنة للمعلومات ذات الصلة.

٦٤ - وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن إطار التعاون دون الإقليمي لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس يمثل تحولا من ١٠ أطر تعاون قطرية فردية إلى إطار واحد دون إقليمي للتعاون أكثر شمولية. وقد وضع إطار النتائج الاستراتيجية بتنسيق مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وحكومة بربادوس.

٦٥ - أدى الإطار دون الإقليمي إلى تمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق وفورات الحجم، إذ توجب إعداد وثيقة واحدة فقط بدل عشر والتركيز على استراتيجية التنمية والبرمجة الإقليمية لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٦٦ - وأشار المدير المعاون للبرنامج إلى أن ثمة نوعين من تمديدات أطر التعاون القطرية هما: التمديدات لمدة سنة واحدة والتمديدات الثانية لمدة سنة واحدة. وتعد التمديدات ضرورية للتوفيق بين فترات البرمجة في البرنامج الإنمائي وفترات البرمجة في غيره من مؤسسات الأمم المتحدة، أو بسبب حصول تغييرات في الحكم أو غير ذلك من الظروف. وتمكن التمديدات الثانية، التي تقتضي الحصول على موافقة المجلس، السلطات من إعداد استعراض قطري مستفيض يضع في الاعتبار الأوضاع السائدة في بلد ما.

٦٧ - واختتم المدير المعاون حديثه بالتأكيد على أن أطر التعاون القطرية تشير بوضوح إلى تغير مجالات تركيز البرنامج الإنمائي باتجاه معالجة محنة الفقراء، والتركيز على مصدر المشاكل وعلى المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة مقارنة، مع الاستمرار في اتباع نهج قائم على الطلب وتحقيق النتائج. وأكد لأعضاء المجلس التنفيذي أن بإمكان البرنامج الإنمائي تحقيق المزيد من النتائج إذا وفرت له المزيد من الموارد.

٦٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري التالية:

تقرير الاستعراض القطري لغانا	DP/CRR/GHA/1
تقرير الاستعراض القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CRR/DRK/1
تقرير الاستعراض القطري لمصر	DP/CRR/EGY/1
تقرير الاستعراض القطري لمولدوفا	DP/CRR/MOL/1
تقرير الاستعراض القطري للبرازيل	DP/CRR/BRA/1
تقرير الاستعراض القطري لغيانا	DP/CRR/GUY/1

٦٩ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لبوركينا فاسو	DP/CCF/BKF/2

إطار التعاون القطري الثاني لبوروندي	DP/CCF/BDI/2
إطار التعاون القطري الثاني لتشاد	DP/CCF/CHD/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)
إطار التعاون القطري الثاني لغامبيا	DP/CCF/GAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لليسوتو	DP/CCF/LES/2
إطار التعاون القطري الثاني لملاوي	DP/CCF/MLW/2
إطار التعاون القطري الثاني لموزامبيق	DP/CCF/MOZ/2
إطار التعاون القطري الثاني للسنغال	DP/CCF/SEN/2
إطار التعاون القطري الثاني لسوازيلند	DP/CCF/SWA/2
إطار التعاون القطري الثاني لتوغو	DP/CCF/TOG/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية تترانيا المتحدة	DP/CCF/URT/2
إطار التعاون القطري الثاني لزامبيا	DP/CCF/ZAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوتان	DP/CCF/BHU/2
إطار التعاون القطري الثاني للصين	DP/CCF/CPR/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/2
إطار التعاون القطري الثاني لإندونيسيا	DP/CCF/INS/2
إطار التعاون القطري الثاني لمنغوليا	DP/CCF/MON/2
إطار التعاون القطري الثاني لنيبال	DP/CCF/NEP/2
إطار التعاون القطري الثاني لسري لانكا	DP/CCF/SRL/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مولدوفا	DP/CCF/MOL/2
إطار التعاون القطري الثاني للبرازيل	DP/CCF/BRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لشيلي	DP/CCF/CHI/2
إطار التعاون القطري الثاني لغواتيمالا	DP/CCF/GUA/2
إطار التعاون القطري الثاني لبيرو	DP/CCF/PER/2

إطار التعاون القطري الثاني لأوروغواي	DP/CCF/URU/2

٧٠ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون دون الإقليمي الأول لمنطقة البحر الكاريبي (DP/SCF/CAR/1).

٧١ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين (DP/CCF/ARG/1/Extenssion II).

٧٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبنن	DP/CCF/BEN/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر القمر	DP/CCF/COI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوت ديفوار	DP/CCF/IVC/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغانا	DP/CCF/GHA/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لموريتانيا	DP/CCF/MAU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفيجي	DP/CCF/FIJ/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة	DP/CCF/FSM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للهند	DP/CCF/IND/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكريباتي	DP/CCF/KIR/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر مارشال	DP/CCF/MAS/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لنيوي	DP/CCF/NIU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبالاو	DP/CCF/PLU/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة	DP/CCF/PNG/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لساموا	DP/CCF/SAM/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر سليمان	DP/CCF/SOI/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتونغا	DP/CCF/TON/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوفالو	DP/CCF/TUV/1/Ext.I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفانواتو	DP/CCF/VAN/1/Ext.I

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بناورو: المبالغ المرصودة في إطار المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية (DP/2001/31)

إطار التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٧٤ - عرض المدير المعاون والمسؤول عن المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إطار التعاون الإقليمي الثاني لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (DP/RCF/RAP/2). ولاحظ أنه تم إعداد البرنامج، بميزانية مجموعها ١٣٠ مليون دولار، في أعقاب مشاورات مستفيضة، وهو يأخذ في الاعتبار الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية في المنطقة. وسيدعم البرنامج توفير المنافع العامة على الصعيد الإقليمي، كما سيقلص تأثير العوامل الخارجية وسيعزز جهود الدعوة والتعاون الإقليمية.

٧٥ - وأشار المدير كذلك إلى أن البرنامج سيركز على الحكم الديمقراطي من أجل تحقيق التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، والعولمة والإدارة الاقتصادية. وقدم أيضا تفاصيل عن مختلف المجالات البرنامجية والنتائج المتوقعة منها، وأكد على أنه أقيمت بين أطر التعاون العالمية والإقليمية والقطرية. واختتم حديثه بالإشارة إلى أن ١٢ إلى ١٣ بلدا في المنطقة ستتخذ خلال تلك الفترة، في إطار تبني المشاريع على الصعيد الإقليمي والمشاركة المتزايدة للشركاء الوطنيين، مبادرات إقليمية شتى بموجب إطار التعاون الإقليمي الثاني.

٧٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي الثاني لآسيا والمحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/2).

مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار في المستقبل

٧٧ - عرض الممثل المقيم مذكرة مدير البرنامج بشأن مواصلة البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2001/27).

٧٨ - وقدم لمحة عامة عن المقترحات الواردة في المذكرة، مؤكدا أن جميع تلك المقترحات قد صيغت وستنفذ في إطار الولاية الحالية التي تنظم أنشطة البرنامج الإنمائي في ميانمار. وأفاد كذلك أن المذكرة أعدت بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة والجهات المستفيدة، بمن فيهم الشركاء الأساسيون ومنظمات المجتمع المدني. وعلى العموم، ستواصل أنشطة مبادرة التنمية البشرية في المرحلة المقبلة تحسين قدرات المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية

لمساعدتها في تلبية احتياجاتها البشرية الأساسية بصورة أفضل وتحسين آفاقها الاقتصادية والمتعلقة بالأمن الغذائي. وستنفذ تلك الأنشطة بواسطة عدد من الاستراتيجيات والآليات حتى يكون لها بالغ الأثر في عمليات صنع القرار والريادة المجتمعية التشاركية، ولزيادة تعزيز وتوسيع نطاق مجموعة الشركاء الإنمائيين المؤهلين في المجتمعات المدنية على مستوى القاعدة الشعبية. وسينفذ مشروعان رئيسيان للتنمية المجتمعية المتكاملة يتضمنان عنصرين محدودي النطاق لحفظ البيئة وحمايتها وهما: مشروع للتمويل الصغير من أجل منح قروض صغيرة للمجتمعات المحلية الريفية واستدامة مؤسسات التمويل الصغير على مستوى المجتمعات المحلية؛ ومشروع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيسعى إلى تعزيز التدخلات المضطلع بها في إطار المراحل السابقة لمبادرة التنمية البشرية، بما في ذلك برنامج لضمان سلامة عمليات نقل الدم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية للمصابين. وإضافة إلى ذلك، ستجرى دراسة استقصائية اقتصادية للأسر المعيشية على نطاق كامل البلد وعمليات تقييم شاملة في قطاعي الزراعة والبيئة.

٧٩ - وأفاد الممثل المقيم أيضا بأنه تم وضع الصيغة النهائية لإطار برنامجي من أجل تقديم المساعدة المتواصلة إلى سكان ولاية راخيني الشمالية وأنه جاهز للتقديم إلى الجهات المانحة. وما زال البرنامج الإنمائي ينتظر منذ أيار/مايو ٢٠٠١ موافقة الحكومة على الوثيقة المعنونة ''برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية'' لولاية راخيني الشمالية، التي بدأت فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٣ إرجاع العائدين من بنغلاديش إلى وطنهم وإعادة توطينهم. وفي غضون ذلك، تقوم المفوضية، بدعم من البرنامج الإنمائي، بوضع خطة مؤقتة للطوارئ لضمان استمرار تقديم المساعدة إلى ولاية راخيني الشمالية إلى حين الموافقة على برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية.

تعليقات عامة على مذكرة مدير البرنامج

٨٠ - أثنت سبعة وفود على جودة المذكرة وشكرت الممثل المقيم على العرض الواضح والمفيد الذي قدمه وعلى العمل الممتاز الذي اضطُلع به في ميانمار. ولاحظت تلك الوفود الأثر الإيجابي للأنشطة المتصلة بمبادرة التنمية البشرية، والذي تحقق على مستوى القاعدة الشعبية في ظل ظروف صعبة. وأعربت عن ارتياحها لمواصلة البرنامج الإنمائي متابعته عن كثب لمقررات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي التي تنظِّم المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار، وأعربت عن تأييدها لضرورة مواصلة تقديم المساعدة إلى سكان الأرياف في ميانمار في إطار الولاية الحالية. وأكد أحد الوفود أن، الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقييم مبادرة التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ تعكس استنادا إلى المعلومات التي تلقاها من سفارة

بلده في يانغون،بأمانة حالة التهميش التي يعيش في ظلها غالبية سكان البلد، وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بإمكانية تحقيق المزيد من النتائج لفائدة المجتمعات المحلية الريفية في إطار الولاية الحالية.

٨١ - وأعرب وفد آخر عن الأمل في أن تدعم النتائج التي تحققت في إطار مبادرة التنمية البشرية الجهود التي ستبذل في المستقبل للتكيف الاقتصادي في قطاعي المالية والزراعة. وستزيد تلك الأنشطة فرص تعزيز الحوار داخل البلد، كما دعا إلى ذلك المبعوث الخاص للأمين العام. وفيما يتعلق بالفقرة ٤٨ من المذكرة، طلب الوفد توضيحات بشأن تخصيص الموارد المتوقع للمرحلة القادمة من مبادرة التنمية البشرية وتساءل عن الموارد التي جرت تعبئتها حتى الآن.

٨٢ - ودعا بعض الوفود إلى تحقيق عملية انتقالية سلسة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعربت عن دعمها لتنفيذ برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية في أسرع وقت ممكن. وحثت تلك الوفود المجتمع الدولي على دعم البرنامج. واقترحت أيضا أن يكون للبرنامج الإنمائي استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالعائدين، تفاديا لوقوع أزمة إنسانية عند انتهاء أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ولاية أراخيني الشمالية. وأكد بعض الوفود أهمية الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر تنسيقا. واستفسر أحد الوفود عن موقف الحكومة من برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية.

٨٣ - وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي على النظر في معالجة المسائل المتصلة بالمشردين داخليا في البلد وعلى توسيع نطاق علاقته مع المنظمات غير الحكومية لزيادة تعزيز الأنشطة المتعلقة بمبادرة التنمية البشرية. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن يسمح للبرنامج الإنمائي بالتعاون مع الحكومة من أجل استئناف أنشطة البرمجة القطرية الكاملة بأسرع وقت ممكن.

٨٤ - وشدد بعض الوفود على ضرورة مواصلة البرنامج الإنمائي إعلام العصبة الوطنية للديمقراطية بالأنشطة التي يضطلع بها في إطار مشاريعه في البلد.

رد البرنامج الإنمائي

٨٥ - أعرب الممثل المقيم عن شكره للوفود على ما أدلت به من تعليقات وتوجيهات إيجابية. وبشأن تخصيص الموارد للمرحلة القادمة من مبادرة التنمية البشرية، أفاد الممثل المقيم أن مبلغ ٢٠ مليون دولار قد يتوفر من المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وحفاظا على الزخم الحالي لأنشطة مبادرة التنمية البشرية، تمت الموافقة على حوالي ٥٠ مليون دولار وفقا لمقرر المجلس التنفيذي

١٤/٩٨. وسيقتضي الأمر تخصيص موارد إضافية لتكميل الموارد المتاحة من المبالغ المستهدفة لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات المستفيدة المستهدفة في إطار المرحلة المقبلة من مبادرة التنمية البشرية. وأعرب عن الأمل في أن تعبأ الموارد من أجل برنامج مشترك للأمم المتحدة يكون الهدف منه معالجة المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد على نطاق أوسع. و لم تجر حتى الآن تعبئة الأموال غير الأساسية فيما عدا مبلغ صغير تأتّى من تقاسم التكاليف من قِبل اليابان في إطار مبادرة التنمية البشرية.

٨٦ - ولاحظ الممثل المقيم أن البرنامج الإنمائي قد وضع ترتيبات عمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية منذ المرحلة الأولى من مبادرة التنمية البشرية، ولا سيما في مجالي التمويل الصغير وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتوقع أن يتواصل العديد من تلك الترتيبات، حسب الاقتضاء، خلال المرحلة المقبلة من المبادرة. وبخصوص المشردين داخليا، أفاد الممثل المقيم بأن البرنامج الإنمائي ليس في موقف يسمح له بمعالجة هذه المسألة بصورة مباشرة غير أنه سيدعم الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي منحت لها ولاية التصدي لهذه المسألة. ولاحظ كذلك أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية للبعثة المقترحة لمنظمة العمل الدولية التي من المقرر أن تبدأ في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وستكون تلك هي المرة الأولى التي تناقش فيها مثل هذه البعثة مسألة المشردين داخليا.

٨٧ - وبخصوص برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية، أفاد الممثل المقيم، فيما يتصل بالمعلومات الواردة في الفقرة ٤٩ من المذكرة، بأنه وضعت صيغة نهائية لإطار برنامجي بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقُدم إلى الحكومة للحصول على موافقتها في أيار/مايو ٢٠٠١. ويتوقع أن يأتي رد الحكومة قريبا. والمفوضية بصدد إعداد خطة طوارئ لولايتي راخيني الشمالية بدعم من البرنامج الإنمائي، وذلك في انتظار الموافقة على برنامج المساعدة المتعلقة بتوفير الاحتياجات الأساسية وسينظم في أعقاب الحصول على تلك الموافقة اجتماع للجهات المانحة.

٨٨ - وأعرب مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على تدخلاتهم وتقديرهم للعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في ميانمار في إطار الولاية الحالية. كما وجه الشكر إلى المجلس لاعترافه بما يقوم به الممثل المقيم وزملاؤه في ميانمار.

٨٩ - وأعرب ممثل ميانمار عن تقديره لمدير البرنامج، ومدير البرنامج المساعد، ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والممثل المقيم التابع للبرنامج الإنمائي في ميانمار على إسهاماتهم وعلى الجودة العالية للمذكرة. كما أعرب عن الامتنان لأعضاء المجلس التنفيذي لاعتمادهم المقترحات المتعلقة بمواصلة البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة إلى ميانمار. وأكد أن شعب ميانمار، ولا سيما أكثر الشرائح ضعفا وحرمانا، سيستفيد من تقديم المساعدة الإنمائية إلى ميانمار دون انقطاع. وحث أعضاء المجلس، في ضوء النتائج المشجعة التي حققتها أنشطة مبادرة التنمية البشرية حتى الآن، على النظر خلال مداولاتهم المقبلة في الموافقة على إطار تعاون قطري موحد لميانمار. وأكد على التزام الحكومة الكامل بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد واستعدادها للتعاون مع جماعة المانحين في دعم البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الشعب.

٩٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٢٠٠١

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بالمقترحات المقدمة في الفصل الثالث من الوثيقة DP/2001/27 بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار في المستقبل؛

٢ - **يوافق** على مواصلة تمويل أنشطة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأجل ميانمار من المبلغ المستهدف لتخصيص الموارد من الأموال الأساسية (نحو ٢٢ مليون دولار) في القطاعات المبينة سابقاً في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣، والمؤكدة في مقرري المجلس التنفيذي ١/٩٦ و١٤/٩٨ لفترة تخطيط البرنامج الثلاثية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)؛

٣ - **يأذن** لمدير البرنامج بالموافقة، على أساس كل مشروع على حدة، على تمديدات مشروع مبادرة التنمية البشرية بحد أقصى قدره ٥٠ مليون دولار في حالة إتاحة تمويل إضافي من الموارد غير الأساسية، حسبما ورد ذكره في الفصل الرابع من الوثيقة DP/2001/27؛

٤ - **يأذن أيضا** لمدير البرنامج بتعبئة موارد غير أساسية لأجل تكميل الموارد الأساسية المحدودة للأنشطة المقترحة لمبادرة التنمية البشرية لفترة التخطيط البرنامجي (٢٠٠٢-٢٠٠٤) كي تنفذ وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرري المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩١ – عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ومستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2001/28 و Add.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير المكتب (DP/2001/29).

٩٢ – وضم صوته إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفه وتضامنه مع أسر ضحايا الأحداث التي جدّت في الولايات المتحدة، ثم أدلى ببيان مقتضب بسبب الظروف الاستثنائية ولإعادة النظر في الوقت المخصص للاجتماع. وذكر أن الإنفاق البرنامجي في عام ٢٠٠٠ كان أقل مما كان منتظرا ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ظروف خارجة عن إرادة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو استنتاج أكده خبراء مستقلون من شركة المحاسبة KPMG ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (١١٠,٥ ملايين دولار) أقل من المبلغ الذي ووفق عليه أصلا. وحتمت الواقعية في الميزنة تقليص المبلغ المستهدف في إنجاز المشاريع لعام ٢٠٠١ إلى ٦١٦ مليون دولار، وما استتبعه ذلك من تخفيضات في الإيرادات والميزانية، نتيجة لحالة عدم التيقن بشأن مركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيال البرنامج الإنمائي (تشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المدير التنفيذي انشغاله بشأن الأثر السلبي للمداولات المطولة بشأن مركز المكتب في المستقبل على عملياته). غير أن المكتب عوض بالكامل عن انخفاض حافظة مشاريع البرنامج الإنمائي في النصف الأول لعام ٢٠٠١ بمشاريع حصل عليها من غيره من شركاء الأمم المتحدة، واتخذ تدابير لموازنة ميزانية عام ٢٠٠١ (وشمل ذلك على سبيل المثال إرجاء الاستثمارات، وتجميد التعيينات الجديدة وإعادة تصنيف الوظائف وإعادة توزيع الموظفين في المناطق التي يتزايد فيها الطلب)، وهو مجهود أثنت عليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعرب المدير التنفيذي أيضا عن تأييده لمبادرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الهادفة إلى تحسين أمن الموظفين.

٩٣ – وبخصوص تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي تعكس انخفاضا آخر في موارد البرنامج الإنمائي، فإن تقديرات ميزانية عام ٢٠٠٢ تبدو واقعية في حين لا يصل مبلغ حافظة المشاريع لعام ٢٠٠٣ إلى مستوى يسمح باتخاذه أساسا لوضع ميزانة تفصيلية ذات معنى. وهكذا فإن ميزانية عام ٢٠٠٣ تعكس ميزانية عام ٢٠٠٢، مع تقديرات منقحة ستعرض على المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسيشرع في تجديد الاحتياطي التشغيلي بمبلغ ١,٥ مليون دولار

بحلول نهاية عام ٢٠٠١، وسيتبع ذلك وضع خطة للتجديد في ربيع عام ٢٠٠٢، استنادا إلى الوفورات التي تتحقق بفضل الإصلاحات التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والسعي إلى تحقيق التجديد الكامل بحلول عام ٢٠٠٥. وسترد تفاصيل بهذا الشأن في التقرير السنوي القادم الذي سيقدم إلى المجلس. واقترح المدير التنفيذي أيضا إدخال تعديل على القاعدة المالية ٨-٣ (أ) ('٤') حتى يكون الاحتياطي التشغيلي مصدرا لتمويل الاستحقاقات الطبية واستحقاقات طب الأسنان للموظفين المتقاعدين (وهو تعديل ترى لجنة التنسيق الإداري أنه سابق لأوانه في حين توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالحصول على موافقة المجلس بشأنه). وأوصى أيضا بتغيير الأسلوب المستخدم لتحديد مستوى الاحتياطي من حساب سنوي إلى حساب على أساس متوسط الثلاث السنوات الأخيرة لمجموع النفقات الإدارية ونفقات المشاريع.

٩٤ - وأكد المدير التنفيذي، عند الرد على التعليقات السابقة للجنة التنسيق الإداري بخصوص مقترح الميزانية، موثوقية طلبات المشاريع التي يوقع عليها زبائن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ولاحظ أن التنوع الكبير لمشاريع المكتب يعزز قدرته على مواجهة المواقف غير المتوقعة؛ وأكد أن تخصيص نسبة ٢٠ في المائة كاحتياطي كافية لتغطية التزامات المشاريع التي قد لا ترى النور؛ وأعرب عن اتفاقه مع التوصية بوجوب وضع جدول زمني لتجديد الاحتياطي التشغيلي. كما أكد للمجلس التنفيذي أن النفقات ستقلص إذا لم يتحقق المستوى المتوقع لميزانية المشاريع البالغ ٧٩٠ مليون دولار. كما سيمكن اعتماد نهج قائم على الحوافز إزاء ميزانيات فرادى الوحدات من منح قدر من المرونة لم يكن موجودا من قبل.

٩٥ - وأعرب عن دعم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للمقترح الداعي إلى إنشاء ٤٥ وظيفة أخرى، مقابل إلغاء ٣٢ وظيفة، وعن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في التوصية بأن يقوم مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باستعراض مسألة المركز المقبل لموظفي البرنامج الإنمائي الذين يعملون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مقترحا أن يتم ذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وسيعلم مكتب خدمات المشاريع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمجلس التنفيذي بجدوى قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض ميزانيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مرة كل سنتين فقط.

٩٦ - وأعرب أحد الوفود عن شكره للمدير التنفيذي على ما قدمه من وثائق مفيدة، في حين أثنى وفد آخر على وضوح العرض الذي قدمه. وإن توازن ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتنوع زبائنه والروح المهنية لموظفيه، كل ذلك يعتبر دليلا على نوعية

الخدمات التي يقدمها وقدرته على أداء دور الوكالة المنفذة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وأعرب وفدان عن دعمهما الكامل للميزانية؛ كما أعرب ممثلان عن سرورهما إزاء الرد الإيجابي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن انشغاله حيال عدم تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى المجلس التنفيذي حتى الآن؛ في حين أعرب وفدان آخران عن الأمل في تسوية هذه المسألة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢. وطُلب الحصول على المزيد من المعلومات بشأن التقدم المحرز في العملية التي ستفضي إلى تغيير صورة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعن الإطار الزمني المخصص لتلك العملية.

٩٧ - وقدم المدير التنفيذي، بعد توجيه الشكر إلى الوفود على ما أدلت به من ملاحظات، معلومات أساسية موجزة عن عملية الإصلاح وآخر مستجداتها. وتشمل تلك العملية تبسيط تدفقات العمل، وإنشاء أفرقة متكاملة، وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية. وسيستفيد الهيكل الجديد، المستند إلى حسابات الزبائن من الطابع العالمي لمكتب خدمات المشاريع، وسيقي على وظائف الدعم التي يمكن الاضطلاع بها على أفضل وجه وبأكبر قدر من الفعالية من حيث التكاليف. ومن المتوقع أن يتم إعداد خطة أولية للهيكل التنظيمي الجديد بحلول مطلع عام ٢٠٠٢، مع تنفيذها تدريجيا خلال ذلك العام. وسيبدأ تراكم الوفورات من التكاليف التي تتحقق بفضل إعادة تشكيل الهياكل اعتبارا من عام ٢٠٠٣.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي

١٤/٢٠٠١

التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتقرير المتعلق بمستوى الاحتياطي التشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واستعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي (DP/2001/28 و Add.1)، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بذلك (DP/2001/29)؛

٢ - **يوافق** على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١١٠,٦ ملايين دولار؛

٣ - **يوافق** على تقديرات ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البالغة ١١٣ مليون دولار؛

٤ - **يوافق** على مستوى الملاك المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٥ - **يوافق** على تعديل قاعدة المكتب المالية ٨-٣ (أ) '٤'، حسبما ورد في الفقرة ٤٠ من الوثيقة DP/2001/28؛

٦ - **يوافق** على المقترح الداعي إلى تغيير أساس احتساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب ليصبح ٤ في المائة من المتوسط المتغير للنفقات الإدارية والمشاريعية المشتركة للسنوات الثلاث السابقة.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٩ – بعد افتتاح المناقشة بشأن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة، أعطى الرئيس الكلمة لوفد لبنان الذي كان طلب الإدلاء ببيان. وذكر الممثل أنه، نتيجة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٠، تغير تصنيف لبنان في إطار نظام تخصيص الموارد في الصندوق من الفئة ''باء'' إلى الفئة ''جيم''، وهو أمر قد يترتب عليه انخفاض في الموارد المخصصة لبلده. وقال إن هذا يمثل مصدر قلق بسبب ما قد يكون له من آثار ضارة على آفاق التنمية في البلد. وذكر أنه رغم كون لبنان بلدا متوسط المستوى من حيث مؤشرات التنمية، فهذا التصنيف لا يأخذ في الاعتبار المفاهيم الحالية للتنمية، التي تعترف بعوامل تتعدى الاستجابة لأبسط الاحتياجات الأساسية للسكان وتأخذ في الحسبان كيفية توزيع الموارد. وقال إن التنمية في بلده تحققت بصفة رئيسية في المجالين المصرفي والعقاري، وكان تأثيرها على الحالة الاجتماعية في البلد أقل مما كان متوقعا، إذ لم تخفف من وطأة الفقر الذي يعاني منه الكثير من السكان. وقد ساءت الأحوال بسبب الانكماش الاقتصادي المستمر منذ عام ١٩٩٦.

١٠٠ –وأشار الممثل أيضا إلى أنه لم يطرأ على المؤشرات المعينة التي تستخدم في إطار نظام الصندوق لتخصيص الموارد، مثل وفيات الرضع ومعدلات إلمام البالغات بالقراءة والكتابة، أي تحسن في لبنان في السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠. وأضاف أن استعمال المعدلات الوطنية يخفي الاحتياجات الماسة لبعض المناطق أو لشرائح معينة من السكان. وأعرب أيضا عن الأسف للاعتماد على المؤشرات الكمية التي لا تظهر نوعية الخدمات المتاحة. وقال إن حكومته تسعى إلى تحقيق هدفين هما: تذليل الفجوة بين المعدلات الوطنية ومعدلات أقل المناطق نموا وتحسين نوعية الخدمات. وأعرب الممثل عن تخوفه من أن تترتب على أي انخفاض في الموارد آثار سلبية على قدرة الحكومة على تحقيق ذينك الهدفين، بل ومن أن يسفر ذلك الانخفاض عن فقدان مكاسب تحققت بالفعل. واقترح أن يضع الصندوق في الاعتبار عند تخصيص موارد للبنان معايير أخرى، منها الاحتياجات الإنسانية للبلد، لا سيما في الجنوب. وأعرب عن أمله في أن يكون بوسع الصندوق، نتيجة للاعتبارات الهامة التي بينها في عرضه، أن يخصص للبنان موارد كفيلة بتعزيز التنمية في البلد.

١٠١ –وفي أعقاب البيان الذي أدلى به ممثل لبنان، أفاد الرئيس بأن الأمانة لم تتلق أي طلب بإجراء مناقشة مستقلة لأي برنامج من برامج الصندوق القطرية المقترحة. ولذلك، ووفقا لأحكام المقرر ١٢/٩٧، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية المقترحة لإثيوبيا،

وإريتريا، وبوتان، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، وموزامبيق، والنيجر. كما وافق المجلس على موارد إضافية للبرنامج المتعلق بالبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وبعد الموافقة على البرامج القطرية، أخذت العديد من الوفود الكلمة للإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة بشأن البرامج التي جرت الموافقة عليها.

١٠٢ -وبخصوص إريتريا، تساءل أحد الوفود عما إذا كان من المستصوب إحداث الرفالات الخاصة بالإناث في جميع المناطق الإدارية الست للبلد؛ وأضاف أنه ربما يكون من الأفضل بدء العمل ببرنامج نموذجي في منطقة واحدة. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان الصندوق ينوي تقييم إمكانيات الحصول على خدمات مراكز الرعاية الصحية في البلد، وليس فقط توفير الرعاية الاستعجالية للحوامل. وفيما يتعلق بموزامبيق، تساءل الوفد عما إذا لم يكن برنامج الصندوق طموحا أكثر من اللازم وما إذا لم يكن واسع النطاق جدا إلى درجة تجعله لا يترك أثرا حقيقيا؛ وأوصى بأن يعيد الصندوق تركيز أنشطته على المجالات التي تكون له فيها ميزة مقارنة، أي مجالي السياسة العامة والدعوة. وذكر الوفد أيضا أنه يعتقد أن نطاق برنامج السودان أوسع من اللازم. وأوصى الصندوق بالتركيز على أنشطة دعم القابلات؛ وإتاحة وسائل منع الحمل، بما في ذلك الدعم في مجال النقل والإمداد؛ وتيسير التعاون مع الجهات المانحة الأخرى لكفالة صرف رواتب منصفة للعاملين في قطاع الصحة. وفيما يتعلق بالسنغال، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيف يكمِّل الدعم المقدم في إطار برنامج الصندوق إلى ''المراكز الخاصة بالمراهقين'' مبادرة ''مراكز الشباب'' الحكومية. وقال الوفد إنه يجري إعداد دراسة نموذجية في منطقتين للوقوف على كيفية جعل وسائل منع الحمل جزءا من مبادرة باماكو. فإذا تبين من الدراسة أن توسيع الإمداد بوسائل منع الحمل كعقاقير أساسية ممكن على النطاق الوطني، فإن الوفد يحث الصندوق على الدعوة إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات مناسبة.

١٠٣ -وذكر أحد الوفود أن طلب تخصيص مبلغ مليوني دولار من الموارد الإضافية للبرنامج المتعلق بالبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي يبعث على القلق الشديد بشأن إدارة البرنامج. حيث أن من الواجب أن يكون إعداد وتقديم تقارير الإنفاق في الموعد المناسب عنصرا اعتياديا في أي برنامج من البرامج، لا يتوقع المرء عادة نشوء حاجة إلى موارد إضافية بمقتضى أمر واقع. وتساءل الوفد عن التدابير التصحيحية التي يجري اتخاذها وعن المبادرات المقررة لوضع ضوابط أكثر صرامة في مجالي الرصد المالي ومراجعة الحسابات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعالج هذه المسائل المثيرة للقلق معالجة كاملة قبل تقديم البرنامج دون الإقليمي المقبل لمنطقة البحر الكاريبي إلى المجلس التنفيذي. وأعرب وفد آخر عن تأييده

لهذه الملاحظات. وقال وفد آخر إن تخصيص موارد إضافية لبرنامج منطقة البحر الكاريبي له ما يبرره لأن المنطقة دون الإقليمية تشكو من ارتفاع معدلات الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، التي تعد الآن من أعلى المعدلات في العالم. وأضاف أن التصدي لمثل هذه الشواغل يتطلب تدخلات على الصعيدين الإقليمي والوطني على حد سواء. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الصندوق يعمل بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين لمجابهة هذه التحديات المتزايدة.

١٠٤ -وأعرب أحد الوفود عن دعمه لجميع البرامج القطرية وعن شعوره بأن الصندوق يؤثر تأثيرا حقيقيا في جميع البلدان التي يعمل بها. غير أن الوفد لاحظ أن الوثائق المتعلقة بالبرامج القطرية كثيرا ما يغلب عليها الطابع الوصفي ويفتقر العديد منها إلى تحديد المنجزات بوضوح. وذكر الوفد أن من المهم بالنسبة للصندوق أن يستخلص دروسا من نتائج أنشطته البرنامجية، وأن تحليل المنجزات ذو أهمية حاسمة إذا رغب في القيام بذلك. وقال الوفد إنه أعرب عن نفس الشواغل في مناقشات سابقة حول الإطار التمويلي المتعدد السنوات بخصوص تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥.

١٠٥ -وأعرب ممثل منغوليا عن شكره للمجلس التنفيذي على دعمه لبرنامج الصندوق الخمسي الجديد الخاص ببلده. وقال إن من حسن الطالع أن يتصادف هذا البرنامج مع الذكرى الأربعين لانضمام بلده إلى الأمم المتحدة. وأفاد أن الصندوق يعمل في منغوليا بنشاط منذ عدة سنوات وأن حكومته تشعر بارتياح بالغ إزاء مستوى التعاون الذي يقدمه الصندوق. وسيساعد البرنامج الذي اعتمده المجلس منغوليا على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض تنفيذ أهداف مؤتمر السكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده. ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمجتمع المدني على بناء القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والاستراتيجيات الإنمائية. وسينتج عن ذلك تحسين صحة جميع المنغوليين، لا سيما النساء والأطفال. واختتم حديثه بالإعراب عن الشكر لجميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تساعد في تنمية بلده.

١٠٦ -وأعرب نائب المدير التنفيذي للبرنامج عن شكره لأعضاء المجلس لموافقتهم على البرامج القطرية، وعلى المقترحات الممتازة وعبارات التأييد التي أعربوا عنها خلال المناقشة. واعترف بما تبديه المكاتب القطرية التابعة للصندوق من تفان في أداء العمل. وفيما يتعلق بالإنفاق الزائد عن الحد في منطقة الكاريبي دون الإقليمية، قال إن الصندوق يعمل على تحسين نظامه المالي والنظام المتعلق بإدارة البرامج، وإن ذلك يمثل أحد المجالات التي ينصب عليها الاهتمام في المرحلة الانتقالية الجارية. وإضافة إلى ذلك، أفاد أن الصندوق يقوم حاليا

بتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامجه من أجل مساعدة المكاتب القطرية على إدارة البرامج بقدر أكبر من الفعالية. وستقوم المبادئ التوجيهية الجديدة على نهج للإدارة يستند إلى النتائج ويأخذ في الاعتبار التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويكفل إقامة صلات مع الورقات المتعلقة باستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وستنعكس هذه المبادئ التوجيهية في البرامج القطرية المقبلة المقدمة إلى المجلس.

١٠٧ -وأفادت مديرة المجموعة القطاعية للدول العربية أن البرنامج القطري المقبل للبنان قيد الإعداد وسيغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وقالت إن جميع المسائل التي أثارها ممثل لبنان ستوضع في الاعتبار عند وضع البرنامج. وأعربت عن اتفاقها مع ما ذكره الممثل من أن البيانات المجهزة على الصعيد الوطني تخفي مدى الحاجة في أجزاء عديدة من البلد، وقالت إن الصندوق يعمل حاليا في إطار الدراسة الاستقصائية للصحة الأسرية في الدول العربية لجمع بيانات على المستويات دون الوطنية مع التركيز على المناطق المحرومة. وأفادت أن الصندوق يقدم المساعدة الإنسانية في المناطق المحررة من جنوب لبنان. وأعربت عن شكرها لممثل لبنان على البيان الذي أدلى به، والذي سيساعد في توجيه أعمال الصندوق في بلده.

١٠٨ -وفيما يتعلق بالسودان، قالت مديرة المجموعة القطاعية إن الملاحظة المتعلقة بضرورة تدريب القابلات في محلها، وإن الصندوق يركِّز في الوقت الحالي على تنمية الموارد البشرية، ولا سيما القابلات، وذلك في المجالات التي يستهدفها البرنامج القطري. وقالت إن للصندوق ميزة مقارنة في إدارة نقل وسائل منع الحمل والإمداد بها، وإن البرنامج سيساعد النظراء الوطنيين على وضع ومواصلة نظام مستدام لإدارة النقل والإمداد، بما في ذلك بناء القدرات في مجالات التنبؤ، وتوفير مواد للصحة الإنجابية وتوزيعها. وسيواصل الصندوق توفير وسائل منع الحمل لكنه سيعمل على المساعدة في إنشاء نظام مستدام. وبالإضافة إلى هذه المجالات، قالت المديرة إن البرنامج يرى أنه ينبغي التركيز أيضا على مسائل ناشئة مثل الحصول على الدعم السياسي للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولتلبية احتياجات الشباب من حيث الصحة الإنجابية.

١٠٩ -وأعرب مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ عن شكره للوفود على ما أدلت به من ملاحظات إيجابية بشأن البرامج القطرية، وقال إن الصندوق سيواصل عمله لزيادة طابعها التحليلي، استنادا إلى الدروس المستخلصة وإلى تحليل الأوضاع الوطنية. وبخصوص البرنامج القطري لمنغوليا، أعرب عن شكره لممثل ذلك البلد على ما أدلى به من ملاحظات، وقال إن حكومة منغوليا تواصل العمل بشكل استباقي مع الصندوق في تنفيذ البرنامج. والصندوق

فخور جدا بتعاونه مع ذلك البلد، الذي يحتفل بالذكرى الأربعين لانضمامه إلى الأمم المتحدة.

١١٠ -وقالت مديرة شعبة أفريقيا إن القرار القاضي بتوسيع نطاق توزيع الرفالات الخاصة بالإناث في جميع المناطق الإدارية الست لإريتريا يستند إلى نتائج مشروع نموذجي يعود إلى عام ١٩٩٧. وكانت دراسة المتابعة المتعلقة بذلك المشروع قد أوصت بتوسيع نطاق الإمداد بالرفالات الخاصة بالإناث إلى المناطق الست جميعها. وأفادت أن الصندوق يركز حاليا على مناطق أسمرة، ومساوة وعصب بدعم مالي من حكومة المملكة المتحدة بمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار. وأفادت أيضا أن البرنامج الفرعي للصحة الإنجابية يدعم عملية لوضع الخرائط من أجل الرعاية الاستعجالية تضم بيانات عن مراكز الرعاية الصحية الأولية. وسيجري الاضطلاع بجمع هذه البيانات وتحليلها بالتعاون مع البرنامج الفرعي المعني باستراتيجيات السكان والتنمية.

١١١- وقالت المديرة، ردا على السؤال المتعلق بما إذا كان نطاق تدخلات الصندوق في موزامبيق أوسع من اللازم، إن البرنامج سيركز ضمن المواضيع التي سيغطيها على مجالين رئيسيين، أولهما الصحة الإنجابية للمراهقين، بسبب ارتفاع مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٤ سنة، ولا سيما معدل الإصابة المرتفع في صفوف الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، وهو أعلى من معدل الإصابة لدى الذكور من نفس الفئة العمرية. كما سيركز البرنامج على وفيات الأمهات بسبب ارتفاع معدلاتها في البلد. والبرنامج يسعى إلى وضع نهج متكامل لخدمات الصحة الإنجابية من أجل جعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات الشبان وتحسين نوعية خدمات الرعاية المقدمة للحوامل. وسيعمل البرنامج التابع للصندوق أيضا في مجال الدعوة ووضع السياسات العامة على الصعيد الوطني. كما سيعمل على بناء القدرات التقنية والمؤسسية على المستوى الوطني وعلى صعيد المحافظات، بما في ذلك القدرة على جمع البيانات ذات الصلة وتحليلها. وستكون مراعاة المنظور الجنساني جزءا من جميع الأنشطة البرنامجية. وإضافة إلى الأنشطة على المستوى الوطني وعلى صعيد المحافظات، سيُضطلع أيضا بأنشطة في مقاطعات مختارة في المحافظات المستهدفة، ويمكن للحكومة تكثيف تلك الأنشطة في وقت لاحق.

١١٢- وفيما يتعلق بالسنغال، قالت المديرة إن ''المراكز الخاصة بالمراهقين'' التي يدعمها الصندوق حاليا، ستكمل ''مراكز الشباب'' وتدعمها، وإن المبادرتين تتقاسمان نفس أماكن العمل المعدة لاستعمالات متعددة. وأضافت أن مسألة جعل وسائل منع الحمل جزءا من مبادرة باماكو مهمة جدا. وكما ذكر خلال المناقشة، سيكون الغرض هو إدراج وسائل منع

الحمل في مبادرة العقاقير الأساسية. وسيعمل الصندوق مع شركاء آخرين على تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل إنشاء هذه الآلية.

١١٣- وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تفهمها للشواغل التي أعربت عنها الوفود بشأن طلب موارد إضافية لبرنامج البلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وقالت إن تقديم مثل هذا الطلب إلى المجلس التنفيذي أمر يندر حصوله سواء بالنسبة للصندوق أو لمنطقة البحر الكاريبي. وتشمل أسباب الإنفاق الزائد عن الحد في البرنامج،كما ذكر نائب المدير التنفيذي للبرنامج، مشاكل تتعلق بالرقابة الإدارية والمالية. وأضافت أن الشواغل التي أعربت عنها الوفود لها ما يبررها تماما وأن إدارة الصندوق، بما فيها شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشاطر تلك الشواغل. وأبلغت المجلس بأن الموارد الإضافية استخدمت بالكامل لتنفيذ أنشطة برنامجية حظيت بموافقة المجلس، لا سيما من أجل تلبية احتياجات هامة ومشروعة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين. وقد أبرز تقييم في تحقيق البرنامج لعدة إنجازات جديرة بالملاحظة في مجالي الدعوة والصحة الإنجابية للمراهقين.

١١٤- وأفادت المديرة أنه يجري اتخاذ تدابير تصحيحية للحيلولة دون نشوء الحاجة إلى موارد إضافية في المستقبل. ويشمل ذلك تدابير على نطاق كامل الصندوق لتحسين النظم المالية من أجل إتاحة تسجيل المخصصات والنفقات بدقة أكبر ورصدها في الوقت المناسب. كما يجري اتخاذ تدابير محددة لتحسين مؤهلات الموظفين المكتبيين والإداريين في المكتب دون الإقليمي. وسيتولى ممثل جديد مهمة إدارة البرنامج، وسيشترط فيه مستوى عال من الكفاءة الإدارية. وأفادت أيضا أن الصندوق عزز مؤخرا قدراته في مجال مراجعة الحسابات. وأعربت عن اتفاقها التام مع الوفد الذي ذكر أن الانتشار السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة يقتضي أن يكون للصندوق برنامج قوي في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

برنامج تقديم المساعدة إلى ميانمار

١١٥ -عرض مدير شعبة آسيا والمحيط الهادي برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح لمساعدة ميانمار (DP/FPA/MMR). وأبلغ المجلس بأن البرنامج المقترح مصمم لتقديم المساعدة الإنسانية على مدى خمس سنوات بغية التصدي لثلاثة تحديات حاسمة هي: ارتفاع معدل وفيات الأمهات، والانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية (حيث وُجد أن ٢ في المائة من النساء الحوامل مصابات بالعدوى)، والحاجة إلى بيانات تتعلق بالسكان والصحة الإنجابية لدعم جهود البرنامج.

١١٦ -وقال المدير إن البرنامج المقترح سيستهدف الفئات السكانية الأكثر تعرضا، وسيعمل بصورة أساسية في ٧٢ بلدة. وقال إن البرنامج سيعمل بالتعاون مع برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وذكر أن عددا متزايدا من المنظمات غير الحكومية تعمل في البلاد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحاجة إلى مواجهة التحدي المتزايد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشريةالإيدز. وذكر أيضا أنه إذا وافق المجلس على البرنامج المقترح، فإن الصندوق ينوي زيادة عدد موظفيه الدوليين في ميانمار، بطرق عدة منها تعيين رئيس عمليات مقيم في يانغون. واختتم المدير بإعادة التأكيد على أن البرنامج المقترح ليس برنامجا قطريا عاديا، وإنما صُمم لتقديم المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها في بعض المجالات البرنامجية؛ وأعرب عن أمله في أن يتسن وضع برنامج قطري عادي في موعد لاحق.

١١٧ -وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن ما ورد في الوثيقة DP/FPA/MMR من أن برنامج المساعدة المقترح سوف يعمل من خلال الدرجات الدنيا من هيكل الصحة العامة. وقال الوفد إن ذلك قد يُفهم منه ضمنيا أن البرنامج سوف يُضفي شرعية سياسية لا مبرر لها على الحكومة. وشدد الوفد على أن أنشطة صندوق السكان ينبغي أن تقلل من مدى التفاعل مع السلطات الحكومية على جميع المستويات. وطلب الوفد أيضا أن يُبلغ الصندوق حزب المعارضة في البلاد بالبرنامج.

١١٨ -وذكر وفد آخر أنه ليست لديه اعتراضات على البرنامج المقترح من حيث المضمون، ولكنه طلب إيضاحات حول التشريعات السابقة للجمعية العامة أو للمجلس التنفيذي التي طُبِّقت لوضع البرنامج.

١١٩ -وقال وفد آخر إنه أحاط علما بكون صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم أنشطة محدودة النطاق في مجال الصحة الإنجابية في ميانمار منذ عام ١٩٧٣، إلا إن البرنامج المقترح يمثل توسيعا كبيرا لنطاق الدعم الذي يقدمه الصندوق. وقال الوفد إنه يرى أن هذا الدعم له ما يبرره بالنظر إلى الإحصاءات المفزعة المتعلقة بمعدل وفيات الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي وردت في التقرير المعروض على المجلس. وقال الوفد إنه يؤيد البرنامج المقترح، في ضوء الحاجة الماسة، إلا أنه أضاف أن من واجب صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يلزم جانب الحرص في تنفيذ البرنامج ورصده لكفالة إيصال المعلومات والخدمات في مجال الصحة الإنجابية مباشرة إلى المحتاجين، دون أن تجني الحكومة أو العسكريون أية فوائد. كما حث الوفد الصندوق على العمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية

ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى تشجيع التغير السلوكي، والقيام بالمبادرات الوقائية. وأعرب الوفد عن موافقته على أنه يتعين على الصندوق أن يسعى، على النحو المبين في وثيقة البرنامج، لتلبية الحاجة القائمة إلى وسائل منع الحمل، ولدعم عملية جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٠ -وفي معرض رده، أكد مدير شعبة آسيا والمحيط الهادي مجددا على أن البرنامج المقترح سيُنفذ من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وإجابة على السؤال المتعلق بالتشريع ذي الصلة، قال إن المجلس التنفيذي لم يتخذ قط أي قرار بشأن أنشطة الصندوق في ميانمار. وبهذا الصدد قال الوفد الذي طرح السؤال إنه، رغم أنه لا يعترض على البرنامج المقترح من حيث المضمون، فإنه يرى أنه يتعين على الصندوق التماس توجيهات المجلس مسبقا إذا لم تكن هناك توجيهات واضحة صيغت سابقا، وأضاف أنه يتعين على الصندوق ألا يفترض معرفة آراء المجلس قبل أن يعرب عنها رسميا.

١٢١ -وطلب أحد الوفود أن يقدم الصندوق تقارير سنوية عن تنفيذ برنامجه إلى المجلس التنفيذي أثناء دورته السنوية، وقد قبل المجلس ذلك الشرط عند موافقته على برنامج مساعدة ميانمار.

١٢٢ -وبعد إقرار برنامج المساعدة، شكر ممثل ميانمار أعضاء المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمهم، وقال إن مجالات تركيز برنامج الصحة الإنجابية قد حُدِّدت استجابة لاحتياجات شعب ميانمار.

ثامنا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٢٣ -افتتحت المديرة التنفيذية بيانها أمام المجلس التنفيذي بقولها إن أعضاء المجلس يجتمعون وقلوبهم مفعمة بالأسى بسبب الأحداث المأساوية التي جدّت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقالت إنها تبتهل لكي يسود التسامح بين جميع الشعوب والبلدان، وقدمت تعازي موظفي الصندوق لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها لما عانوه من هجمات إرهابية.

١٢٤ -ثم عرضت المديرة التنفيذية الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠ (الوثيقة DP/FPA/2001/11). وبين الاستعراض أن الصندوق في وضع مالي أفضل في نهاية عام ٢٠٠٠ مما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٩، عندما اضطر الصندوق إلى سحب مبلغ ٢٦ مليون دولار من احتياطيه التشغيلي. وذكرت المديرة التنفيذية أنه أمكن

تجديد الاحتياطي خلال عام ٢٠٠٠. وقالت إن الإيرادات العادية شهدت زيادة قدرها ٩,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ بالقياس إلى العام السابق، وقد بُذلت جهود مقصودة للحد من النفقات. وقالت إنه نتيجة لذلك حقق الصندوق فائضا صافيا يناهز ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠؛ وقد استخدمت تلك الأموال لتجديد الاحتياطي التشغيلي، ولتوفير أموال إضافية للبرامج القطرية في عام ٢٠٠١، ولبعض المبادرات الأخرى مثل تحسين الوصلات بالمكاتب القطرية. وأشارت أيضا إلى أن المساهمات لموارد أخرى، بما فيها الصناديق الاستئمانية، قد زادت بشكل ملحوظ، وخصت بالذكر المساهمات الكبيرة التي قدمتها هولندا والمملكة المتحدة للمساعدة على كفالة سلامة سلع الصحة الإنجابية.

١٢٥ -وقدمت المديرة التنفيذية للمجلس معلومات مستكملة عن العملية الانتقالية الجارية. وقالت إن أحد الأجزاء الرئيسية في العملية الانتقالية يتمثل في إعادة تصنيف الوظائف في مقر الصندوق، التي بدأت في عام ١٩٩٨، والهادفة إلى جعل مستوى تلك الوظائف متسقا مع مستوى الوظائف التي تؤدي مهام مماثلة في مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وذكرت أن الأهداف العامة للعملية الانتقالية تتمثل في تعزيز القدرات المؤسسية للصندوق، وبناء منظمة على قدر عال من التواصل، وتحديد هوية تنظيمية واضحة، وخلق ثقافة مشتركة في جميع أنحاء الصندوق، تتسم بالسعي الحثيث لتحقيق الجودة.

١٢٦ -وقالت إن أحد الأنشطة الرئيسية في العملية الانتقالية يتمثل في دراسة استقصائية ميدانية لتحديد الاحتياجات أجريت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١. وقالت إنه في إطار العملية قامت أربعة أفرقة بزيارة ١٤ بلدا. وأضافت أن الموضوع الرئيسي الذي برز من الدراسة هو الحاجة إلى عملية تفاعلية حقيقية على جميع مستويات المنظمة، وعلى الأخص بين الميدان والمقر. وقالت إن نتائج التقييم تناولت بصورة رئيسية الثقافة المؤسسية للصندوق، وعملياته وإجراءاته، والعلاقات داخل المنظمة وطرق التفكير السائدة فيها. وذكرت عددا من استنتاجات الدراسة في كل من هذه المجالات. وقالت إنه يجري تعميم استنتاجات التقييم على جميع الموظفين، ويطلب منهم إبداء ردود فعل وملاحظات عليها. وقالت إنه سيُنظر في الاستنتاجات والتوصيات أثناء خلوة لكبار المسؤولين الإداريين ستنظم في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، وسيجري حينذاك اتخاذ قرارات بشأن التغييرات التي ستُنفذ على الفور. وقالت إن التوصيات الباقية سترسل إلى ستة أفرقة عاملة معنية بعملية الانتقال، لتنظر في أفضل السبل لتنفيذها.

١٢٧ -ثم عرضت المديرة التنفيذية ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قائلة إن الميزانية المقترحة تمثل زيادة قدرها ١٩,١ مليون دولار بالقياس إلى اعتمادات فترة

السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقالت إنه يجب تحليل الزيادة في سياقها المناسب. فأولا وقبل كل شيء يواجه الصندوق تحديات برنامجية عديدة تشمل إدماج القضايا السكانية إدماجا تاما في استراتيجيات القضاء على الفقر والنهج الشاملة للقطاعات. والأهم من ذلك، فإن الصندوق يؤدي دورا هاما في مواجهة أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة فيما يتعلق بسلامة سلع الصحة الإنجابية، وكذلك الدعوة. ثم أشارت إلى عدد من التحديات التشغيلية والإدارية التي يواجهها الصندوق.

١٢٨ -وأفادت المديرة التنفيذية بأنه من أصل الاعتمادات الإضافية المطلوبة البالغة ١٩,١، سيخصص ٧٢ في المائة للزيادات في ''التكاليف''، أي الزيادات في التكاليف الثابتة مثل الإيجار والزيادات السنوية في المرتبات، والمبالغ المعاد تسديدها إلى أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة مقابل خدمات مقدمة، بما في ذلك الخدمات المقدمة من أجل أمن الموظفين، الذي يشكل مسألة متزايدة الأهمية. أما النسبة المتبقية من الزيادة البالغةُ ٢٨ في المائة فإنها تمثل زيادة في ''الحجم'' - ومن ذلك مبادرات جديدة مثل ضمان التواصل مع المكاتب الميدانية، وإنشاء نظام جديد لإدارة الموارد، وإنشاء بعض الوظائف الجديدة في المقر، وتمويل الاتفاقات الشاملة لإنهاء الخدمة، وتعزيز عملية تدريب الموظفين واستيعاب التكاليف المتعلقة بإعادة تصنيف الوظائف التي أشارت إليها منذ حين.

١٢٩ -وذكرت المديرة التنفيذية أن عملية التغيير الجارية في الصندوق لم تكتمل بعد، ولم يتسن أخذها بعين الاعتبار كليا في الميزانية المقترحة المعروضة على المجلس. وقالت إن استنتاجات دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية يمكن أن تؤثر في إعادة توزيع الموظفين في المقر. وبالتالي اقترحت عرض ميزانية منقحة على المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، تنطوي على رؤية شاملة ومتكاملة لاحتياجات الصندوق المتعلقة بالميزانية، استنادا إلى استنتاجات تقييم الاحتياجات الميدانية، في جملة أمور.

١٣٠ -وفي معرض مناقشتها لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الوثيقة DP/FPA/2001/12)، قالت المديرة التنفيذية إن اللجنة أعربت عن عدة مشاغل. وردا على أسئلة طرحت بخصوص الاسقاطات المتعلقة بالموارد في المستقبل، قالت إنها ترى استنادا إلى أحدث التقديرات للتبرعات من المانحين العشرين الرئيسيين، أنه يمكن بالتوقعات المالية الواردة في وثيقة الميزانية. وأوضحت أن التوقعات بصدد الاتفاقات الشاملة لإنهاء الخدمة هي بالاضافة إلى عملية التقاعد العادية، وأن عمليات إنهاء الخدمة هذه تشكل أداة تنظيمية لا غنى عنها لتنشيط المنظمة. وبينت ضرورة كل من الوظائف الرئيسية الثماني من الفئة الفنية المطلوبة في المقر: وقالت إنه لن تحدث زيادة صافية في عدد الوظائف في المقر لأنه

وظيفتين من الفئة الفنية يجري نقلهما إلى الميدان، كما يجرى إلغاء ست وظائف من فئة الخدمات العامة. وقالت إن إعادة التصنيف المقترحة للوظائف تمثل تتويجا لعملية طويلة، تتم من خلالها مواءمة توصيف الوظائف مع العمل الفعلي الذي يقوم به الموظف. وأخيرا أبلغت المجلس بأن الإبقاء على القدرة الكاملة في مجال مراجعة الحسابات يمثل أحد المشاغل الرئيسية للصندوق.

١٣١ -واختتمت المديرة التنفيذية تقريرها للمجلس بالاعتراف بأن تقديرات ميزانية فترة السنتين تمثل زيادة إذا قيست كنسبة مئوية من مجموع الموارد العادية مقارنة بالميزانيات السابقة للصندوق. وقالت إن هذا اتجاه ستتم مراقبته عن كثب، غير أن الميزانية المقترحة تمثل احتياجات الصندوق إذا أريد تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وقالت إن ارتفاع النسبة يرجع جزئيا إلى أن التقديرات السابقة للموارد كانت متفائلة أكثر مما ينبغي؛ وهي ترى أن تقديرات الموارد الواردة في الميزانية المقترحة الحالية تتسم بالواقعية. وفضلا عن ذلك فإن نسبة ميزانية الدعم إلى مجموع الموارد العادية مشابهة لما هي عليه في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بل هي أفضل منها. وطلبت من المجلس أن يقر ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين، مع العلم أن الصندوق سيقدم ميزانية مقترحة منقحة استنادا إلى استعراض كامل وشامل، بما في ذلك دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية، في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ٢٠٠٢.

١٣٢ -وردا على عرض المديرة التنفيذية للاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠، وميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قال أحد الوفود، متكلما باسم ١٦ وفدا آخر، إنه يوافق تماما على أن لصندوق الأمم المتحدة للسكان دورا في تلبية احتياجات العالم إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية وفي تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الوفود التي يتكلم باسمها تؤيد الصندوق بهذا الصدد تأييدا تاما. وقال الوفد إن الانخفاض في الموارد العادية في التسعينات يشكل اتجاها مثيرا للقلق، شأنه شأن اختلال التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى. وسأل الوفد عن أثر هذه الاتجاهات على الصندوق فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددها في إطاره التمويلي المتعدد السنوات. وطلب من المديرة التنفيذية أيضا أن تدلي بآرائها عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة، وعن التمويل عن طريق المنح الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية إلى ذلك الصندوق. وسأل الوفد أيضا عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع قواعد فيما يتعلق بالنسبة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة، سعيا لتفادي الإنفاق الزائد على التكاليف غير المباشرة.

١٣٣ -وقال الوفد إنه يحبذ المقترحات المقدمة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فيما يخص ملاك الموظفين. غير أنه أضاف أن المديرة التنفيذية ذكرت أن إيضاح أدوار وحدات المقر ووظائفها يشكل مسألة ذات أهمية تم تحديدها في دراسة تقييم الاحتياجات الميدانية. ورأى الوفد أنه ينبغي الاهتمام عن كثب بنتائج تلك الدراسة، بغية معالجة الاحتياجات في كل من الميدان والمقر معالجة كلية. وطلب الوفد من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا عن نتائج الدراسة وأية آثار تترتب عليها في ميزانية الدعم لفترة السنتين إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، بعد أن تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية كما ينبغي. وأيد وفد آخر كذلك هذا الطلب.

١٣٤ -وأعرب وفد آخر عن موافقته على أن صندوق السكان يضطلع بدور حيوي، وأشار إلى أن الانخفاض في الموارد العادية قد عكس اتجاهه في العام السابق، وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك بداية لاتجاه مطرد. وأدلى وفد آخر بنفس الرأي، قائلا إنه يرى أن الفلسفة الإدارية الجديدة القائمة على النتائج التي يجري ترسيخها في الصندوق سوف تزيد من ثقة مجتمع المانحين، وأن هذه الثقة يمكن أن تسفر عن نمو مطرد في الموارد العادية. وأشاد الوفد بصندوق السكان لتحقيقه هدفه المتمثل في ١٠٠ بلد مانح في عام ٢٠٠٠.

١٣٥ -وأثار أحد الوفود مسألة كان قد أبرزها تقرير اللجنة الاستشارية وهي أن الموارد غير الأساسية تسترد ٢,١ في المائة فقط من تكاليف الدعم الإدارية والتشغيلية، بينما يفترض أن تسترد تلك التكاليف بمعدل ٧,٥ في المائة. وقال إن ذلك يعني أن الموارد العادية تستخدم لدفع التكاليف الإدارية لبرامج ممولة عن طريق موارد أخرى. وأضاف أن تلك الحالة غير مقبولة. وطلب وفد آخر أن تحتوي وثيقة ميزانية الدعم لفترات السنتين في المستقبل على إيضاحات أكثر تفصيلا للبند المعنون ''موارد أخرى''، والوارد في خطة موارد الصندوق.

١٣٦ -وأعربت المديرة التنفيذية في ردها على التعليقات والأسئلة، عن امتنانها للتأييد الذي يحظى به الصندوق ولتقدير قيمة عمله في سبيل تحقيق أهداف مؤتمر للسكان والتنمية. وأضافت أن الانخفاض العام في الموارد العامة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ قد كان له وقع دون شك، خاصة فيما يتعلق بقدرة الصندوق على مواجهة التحديات المتزايدة لوباء الإيدز. وقالت إن أي انخفاض آخر في في الموارد سوف يهدد أهداف مؤتمر السكان والتنمية وتنفيذها.

١٣٧ -وقالت المديرة التنفيذية في معرض حديثها عن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة، إن للصندوق، بوصفه عضوا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دورا هاما في ضمان استمرار التأكيد على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك على معالجة

المرض. وقالت إن الإيدز ينبغي النظر إليه كقضية إنمائية تمس كافة قطاعات المجتمع. وقالت إن الأولوية ينبغي أن تعطي لدعم الإجراءات على المستوى القطري التي تستجيب لاحتياجات كل بلد، وإن أحد الأدوار الهامة التي يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤديها هو في الواقع المساعدة على وضع خطط عمل وطنية في هذا المجال. وقالت إن أحد الإجراءات المحددة الواجب اتخاذها هو تعزيز أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدة بلدان. وقالت أيضا إن الفيروس كثيرا ما يعالج كمجرد إصابة تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بينما قد يكون النهج الأكثر فعالية النظر إليه في إطار شامل للصحة الإنجابية، يتضمن اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة لتشجيع حدوث تغييرات إيجابية في السلوك. وقالت إن مثل هذا الجهد يتيح لصندوق الأمم المتحدة للسكان فرصا فريدة لتقديم الدعم، حيث أن الصندوق قد اكتسب تجارب ثرية في التعامل مع المساءل الحساسة، كالتي تحيط بوباء الإيدز. واختتمت بالإشارة إلى أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز ورعاية الصحة ينبغي أن يعتمد على الموارد الإضافية التي يقدمها مجتمع المانحين، لا على تحويل الموارد عن الجهود الإنمائية الأخرى.

١٣٨ -وتناولت نائبة المديرة التنفيذية)الإدارة) مسألة استرداد التكاليف الإدارية من الموارد الأخرى. وأشارت إلى أن هذه التكاليف تنقسم إلى ثلاثة أنواع: (أ) الدعم الإداري والتشغيلي؛ (ب) دعم الخدمات الإدارية؛ (ج) استرداد تكاليف المشتريات المقدمة على أساس السداد. وقالت إن مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٩٨ قد حدد نسبة ٧,٥ في المائة لاسترداد نفقات الدعم الإداري والتشغيلي، و ٥ في المائة لاسترداد تكاليف دعم الخدمات الإدارية. واستدركت قائلة إن الصندوق يواجه معضلة: ففي أحيان كثيرة عندما يقدم المانحون تبرعات لأغراض محددة، فإنهم يفعلون ذلك شريطة أن تُستخدم نسبة أقل بكثير مما هو مقرر لتغطية التكاليف الإدارية العامة. وقالت إنه يتعين عندئذ على الصندوق أن يقرر ما إذا كان في وضع يسمح له برفض تبرعات من شأنها تمويل أنشطة ذات شأن. ووجهت انتباه المجلس إلى أن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين قدّرت سداد مبلغ صاف للصندوق يبلغ ٨,٧ ملايين دولار من جراء عملية استرداد التكاليف، وهو مبلغ أقل مما كان سيُحصَّل لو أمكن استرداد التكاليف بالكامل وفقا لمقرر المجلس التنفيذي. وقالت إن تلك مسألة خطيرة يتعين على الصندوق معالجتها بالتشاور مع المجلس التنفيذي والحكومات المانحة.

١٣٩ -واختتمت المديرة التنفيذية بقولها إنها أرسلت مؤخرا رسالة لالتماس تبرعات إضافية لنهاية العام للمساعدة في المجال الهام المتمثل في كفالة سلامة سلع الصحة الإنجابية؛ وذلك بالإضافة إلى أية تبرعات لنهاية العام قد يتمكن المانحون من تقديمها. وذكرت أن الصندوق حدد هدفا لعام ٢٠٠١ يتمثل في تلقي تبرعات من ١١٠ بلدان مانحة. وأضافت أنه على

الرغم من أن هذه التبرعات ستكون قليلة حتما في بعض الحالات، فإنها ستشكل دليلا ملموسا على التزام الحكومات بتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية.

١٤٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/11) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/12)، واتخذ المقرر التالي:

١٦/٢٠٠١

صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2001/10،

١ - **يُقر** اعتمادات إجمالية قدرها ١٦٨,٣ مليون دولار للأغراض المبينة أدناه ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٢١,٨ مليون دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، مما يجعل صافي الاعتمادات المقدرة ١٤٦.٥ مليون دولار؛

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الدعم البرنامجي	
المكاتب القطرية	٨٢ ٠٦٤,٠
المقر	٣٧ ٥٨٥,٢
المجموع الفرعي	**١١٩ ٦٤٩,٢**
تنظيم وإدارة المنظمة	٤٨ ٦١١,٠
مجموع الاعتمادات الإجمالية	١٦٨ ٢٦٠,٢
مطروحا منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	(٢١ ٨٠٠,٠)
صافي الاعتمادات المقدرة	**١٤٦ ٤٦٠,٢**

٢ - **يأذن** للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات، بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛

٣ - **يحث** المديرة التنفيذية على تنفيذ إعادة ترتيب الوظائف المرتآة بأقصى قدر ممكن من الحصافة والشفافية، لا سيما فيما يتعلق باحتمال ظهور ما يناقض الاحتياجات الناشئة عن المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم استراتيجية شاملة بشأن تنمية الموارد البشرية، وذلك لاعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢؛

٥ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم التنقيحات المقترحة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الناشئة عن مواصلة استعراض الاحتياجات التنظيمية، بما فيها المسح التقييمي للاحتياجات الميدانية، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

تاسعا - مسائل أخرى

١٤١ - لم تُثَر أية مسائل تحت البند ٩ من جدول الأعمال.

١٤٢ -اختتم المجلس التنفيذي عمله باتخاذ المقرر التالي:

١٧/٢٠٠١

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، وفيما يختص بـ:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١ (DP/2001/L.3 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا؛

أقر قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ (DP/2001/CRP.16) بصيغتها المعدلة شفويا؛

أقر خطة عمله المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢:	من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢:	من ١٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (جنيف)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢:	من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

أحاط علما بالمقترحات المتعلقة بترشيد الوثائق وتبسيط أساليب عمل المجلس التنفيذي (DP/2001/CRP.17-DP/FPA/2001/CRP.2) مشفوعة بالتعليقات المدلى بها بشأنها؛

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠١ المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المتعلق بتقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٠ (DP/2001/22 و Add.1)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/24)؛

أحاط علما بالمعلومات المتعلقة بنفقات منظومة الأمم المتحدة تحت بند التعاون التقني لعام ٢٠٠٠ (DP/2001/30 و Corr.1 و DP/2001/30/Add.1)؛

أحاط علما بتعديل النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2001/CRP.18)؛

البند ٣

الإطار التمويلي المتعدد السنوات

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالمعلومات المستكملة عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار الموارد المتكامل المنقح (DP/2001/25)؛

البند ٤

التقييم

قرر إرجاء النظر في البند ٤ من جدول الأعمال حتى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٢؛

شدد على مسؤوليته عن توفير التوجيه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن متابعة تقييم علاقتهما، وبعد أن أشار إلى مقرريه ١٦/٢٠٠٠ و ٢٢/٢٠٠٠ المتعلقين بالوثيقة DP/2000/35، أبدى رغبته في تلقي تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة مشفوعا بما يتصل بذلك من تعليقات الأمين العام وتعليقات البرنامج الإنمائي وتعليقات مكتب خدمات المشاريع في موعد لا يتجاوز منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

البند ٥

أُطر التعاون القطرية والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار؛

وافق على إطار التعاون الإقليمي لآسيا و المحيط الهادئ، DP/RCF/RAP/2

أحاط علما بتقارير الاستعراض القطرية التالية:

تقرير الاستعراض القطري لغانا	DP/CRR/GHA/1
تقرير الاستعراض القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CRR/DRK/1
تقرير الاستعراض القطري لمصر	DP/CRR/EGY/1
تقرير الاستعراض القطري لمولدوفا	DP/CRR/MOL/1
تقرير الاستعراض القطري للبرازيل	DP/CRR/BRA/1
تقرير الاستعراض القطري لغيانا	DP/CRR/GUY/1

ووافق على أطر التعاون القطرية التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لبوركينا فاسو	DP/CCF/BKF/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوروندي	DP/CCF/BDI/2

إطار التعاون القطري الثاني لتشاد	DP/CCF/CHD/2 و Corr.1 (بالفرنسية فقط)
إطار التعاون القطري الثاني لغامبيا	DP/CCF/GAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لليسوتو	DP/CCF/LES/2
إطار التعاون القطري الثاني لملاوي	DP/CCF/MLW/2
إطار التعاون القطري الثاني لموزامبيق	DP/CCF/MOZ/2
إطار التعاون القطري الثاني للسنغال	DP/CCF/SEN/2
إطار التعاون القطري الثاني لسوازيلند	DP/CCF/SWA/2
إطار التعاون القطري الثاني لتوغو	DP/CCF/TOG/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية تترانيا المتحدة	DP/CCF/URT/2
إطار التعاون القطري الثاني لزامبيا	DP/CCF/ZAM/2
إطار التعاون القطري الثاني لبوتان	DP/CCF/BHU/2
إطار التعاون القطري الثاني للصين	DP/CCF/CPR/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/2
إطار التعاون القطري الثاني لإندونيسيا	DP/CCF/INS/2
إطار التعاون القطري الثاني لمنغوليا	DP/CCF/MON/2
إطار التعاون القطري الثاني لنيبال	DP/CCF/NEP/2
إطار التعاون القطري الثاني لسري لانكا	DP/CCF/SRL/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية مولدوفا	DP/CCF/MOL/2
إطار التعاون القطري الثاني للبرازيل	DP/CCF/BRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لشيلي	DP/CCF/CHI/2
إطار التعاون القطري الثاني لغواتيمالا	DP/CCF/GUA/2

إطار التعاون القطري الثاني لبيرو DP/CCF/PER/2

إطار التعاون القطري الثاني لأوروغواي DP/CCF/URU/2

وافق على إطار التعاون دون الإقليمي الأول

لمنطقة البحر الكاريبي DP/SCF/CAR/1

وافق على التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين DP/CCF/ARG/1/Ext.II

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبنن DP/CCF/BEN/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لجزر القمر DP/CCF/COI/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لكوت ديفوار DP/CCF/IVC/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغانا DP/CCF/GHA/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لموريتانيا DP/CCF/MAU/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لفيجي DP/CCF/FIJ/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لولايات ميكرونيزيا الموحدة DP/CCF/FSM/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للهند DP/CCF/IND/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول

لكيريباس DP/CCF/KIR/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري

الأول لجزر مارشال DP/CCF/MAS/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لنيوي DP/CCF/NIU/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبالاو DP/CCF/PLU/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة DP/CCF/PNG/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لساموا DP/CCF/SAM/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجزر سليمان DP/CCF/SOL/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتونغا DP/CCF/TON/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوفالو DP/CCF/TUV/1/Ext.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لفانواتو DP/CCF/VAN/1/Ext.I

أحاط علما بالتقرير المتعلق بناورو بصدد رصد مبلغ ضمن هدف تخصيص الموارد من التمويل الأساسي (DP/2001/31)؛

البند ٦

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٠٠١/١٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديرات ميزانية المكتب المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ وتقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2001/29)؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

البرامج القطرية وما يتصل بها من مسائل

وافق على برامج المساعدة التالية:

تقديم المساعدة إلى حكومة بوتان	DP/FPA/BTN/4
تقديم المساعدة إلى حكومة إريتريا	DP/FPA/ERI/2
تقديم المساعدة إلى حكومة إثيوبيا	DP/FPA/ETH/5
تقديم المساعدة إلى حكومة غامبيا	DP/FPA/GMB/5
تقديم المساعدة إلى حكومة منغوليا	DP/FPA/MNG/3
تقديم المساعدة إلى حكومة المغرب	DP/FPA/MAR/6
تقديم المساعدة إلى حكومة موزامبيق	DP/FPA/MOZ/6
تقديم المساعدة إلى حكومة النيجر	DP/FPA/NER/5
تقديم المساعدة إلى حكومة السنغال	DP/FPA/SEN/5
تقديم المساعدة إلى حكومة سري لانكا	DP/FPA/LKA/6
تقديم المساعدة إلى حكومة السودان	DP/FPA/SDN/4
تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية	DP/FPA/SYR/6
تقديم المساعدة إلى حكومة تايلند	DP/FPA/THA/8

وافق على طلب موارد إضافية لبرنامج الصندوق لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية والناطقة بالهولندية (DP/FPA/CP/179/EXT/1)؛

وافق على برنامج الصندوق لتقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/FPA/MMR) وطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية تقريرا سنويا عن تنفيذ ذلك البرنامج؛

البند ٨

المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٠٠١/١٦ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تقديرات الصندوق لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٠ (DP/FPA/2001/11)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الصندوق لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/FPA/2001/12)؛

البند ٩

مسائل أخرى